

مجلس الأمن

السنة الخامسة والسبعون

مؤقت

الجلسة **٨٧٣٩**

الثلاثاء، ٣ آذار/مارس ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إستونيا	السيد يورغنسن
	ألمانيا	السيد هويسغن
	إندونيسيا	السيد سيهاب
	بلجيكا	السيد بيكستين دو بوستويريفا
	تونس	السيد الأدب
	الجمهورية الدومينيكية	السيد سينغر وايسنغر
	جنوب أفريقيا	السيد ماتجيلا
	سانت فنسنت وجزر غرينادين	السيدة غوسالفيس
	فرنسا	السيدة غيغين
	فييت نام	السيد دانغ
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة بيرس
	النيجر	السيد أباري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة نورمان – شالي

جدول الأعمال

الحالة المتعلقة بالعراق

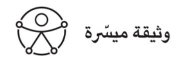
التقرير الخامس والعشرون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2020/133)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩) (S/2020/140)

2005618 (A)







افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (*تكلم بالصينية*): إذ أن هذه أول جلسة لمجلس الأمن في شهر آذار/مارس، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باسم المجلس بسعادة السيد بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا، على رئاسته لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير. وإنني لعلى ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن التقدير العميق للسفير بيكستين دو بوتسوريفا وفريقه على ما أبدوه من براعة دبلوماسية في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بالعراق

التقرير الخامس والعشرون المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2020/133)

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩) (S/2020/140)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل العراق للاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة جانين هنيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، للمشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2020/133 التي تتضمن التقرير الخامس والعشرين المقدم من الأمين العام عملا بالفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2020/133)، والوثيقة S/2020/140 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩).

أعطي الكلمة الآن للسيدة هينيس – بلاشارت.

السيدة هينيس – بلاشارت (*تكلمت بالإنكليزية*): لم يترك العراق العناوين الرئيسية في الأشهر الأخيرة، حيث استمرت الأحداث المحلية والإقليمية والدولية في التأثير على البلد. وبينما سنستكشف هذه الأحداث اليوم، فإنني أختار أن أبدأ بالأمل: أمل شعب لا يزال متحدا في تصميمه على تحقيق مستقبل أكثر عدلا وازدهارا؛ أمل دولة ذات سيادة ترفض أن تصبح ساحة معارك لصراعات لا تخصها؛ والأمل في أن العراق قد يجد نفسه أمام أنسب لحظة لإجراء إصلاح سياسي حقيقي ودائم على مدى جيل.

ولكن لكي يتحقق ذلك، سيتعين على القادة السياسيين والمجتمعات المحلية الارتقاء إلى مستوى مسؤولياتهم بوضع مصالح البلد فوق كل شيء آخر وبناء القدرة على الصعيد المحلي. وفي هذا السياق، من المهم عدم تجميل الواقع القاسي الحالي. إن العراقيين الشجعان الكثيرين الذين يواصلون دفع ثمن لا يمكن تصوره لكي تسمع أصواتهم يستحقون التنويه بهم على ما يتعرضون له من انتهاكات لا تطاق: عمليات القتل والاختطاف والعنف والتخويف والتهديدات. إن هذه الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان مستمرة وتتعارض مع كل ما هو مقبول. ليس لها مكان في ديمقراطية، أي ديمقراطية.

نعم، بالطبع، نحن ندرك تحديات العمل في سياق أمني متقلب ومحير مع وجود جهات فاعلة متعددة. ومع ذلك، وكما ذكرت مرات عديدة، فإن المسؤولية النهائية عن سلامة الشعب وأمنه تقع بلا شك على عاتق الدولة. ولذلك، لا بد من وضع

حد لهذه الانتهاكات. وعلاوة على ذلك، لا بد من تقديم الجناة إلى العدالة. ينتهي الإفلات من العقاب عندما تبدأ المساءلة.

وأود أن أشدد على أن العدالة والمساءلة مسألة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من العراقيين الذين فقدوا أحبائهم أو رأوهم مصابين دون سبب آخر سوى أنهم أعربوا عن إحباطهم من ضعف الآفاق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وينبغي أيضا أن تكون العدالة والمساءلة مسألة ملحة بالنسبة لدولة العراق. ويجب تعزيز سيادة القانون إذا أريد للثقة العامة أن تترسخ.

وكما ذكرت مرارا وتكرارا، فإن مشاكل العراق لم تحدث بين عشية وضحاها، ولن تحل في لحظة.

غير أن أوقات الأزمات تتيح الفرص أيضا. ويحدوني أمل صادق في أن يدرك القادة السياسيون في العراق أنهم الآن أمام مفترق طرق يجب عليهم فيه أن يختاروا إما أن يقفوا مكتوفي الأيدي أو أن يسخروا أنفسهم لخدمة مواطنيهم من الرجال والنساء، لكن يجب أن أقول إن الفرص تتضاءل بسرعة.

إن مشاركة المرأة العراقية في الاحتجاجات العامة الجارية لم يسبق لها مثيل وتشكل صفحة جديدة في تاريخ تعبئة المرأة على مستوى القاعدة الشعبية في العراق. وينبغي للزعماء السياسيين أن يستجيبوا لتلك الدعوة.

وفيما يتعلق بالشوارع، فلا شك أن المشهد الأمني معقد وتصعب إدارته. إننا نشهد كيانات مسلحة يتسم تحديدها بالغموض ولديها ولاءات غير واضحة. ونرى جماعات أو أفراد يستخدمون غطاء من المتظاهرين السلميين و/أو قوات الأمن لبث اللبس بشأن المسائل، وبالتالي تضليل الجمهور والإضرار بمصالح البلد وإرباك المشهد والتسبب في وقوع إصابات. كل هذا جزء من واقع العراق القاسي. وعلى نحو ما ذكر الأمين العام غوتيريش مؤخرا، فإن العدد الكبير من الجماعات المسلحة التي تعمل خارج نطاق سيطرة الدولة يمنع البلد من العمل كدولة طبيعية. إلا إنه يجب التذكير بأن هذا ليس شيئا ينبغي للقادة السياسيين التستر وراءه. بل على العكس من ذلك. يجب عليهم تفكيك تلك الكيانات المسلحة أو إدماجها رسميا تحت السيطرة الكاملة للدولة دون إبطاء. بعبارة أخرى، إن هذا ليس عذرا للتقاعس السياسي والحكومي.

وبعد خمسة أشهر من الاحتجاجات وسقوط العديد من الجرحى والقتلى، ينبغي أن يكون واضحا أن المتظاهرين السلميين، بدعم من أغلبية صامتة، لن يتنازلوا عن تطلعاتهم. وينبغي أن يكون ذلك هو الشاغل الأول والأخير للطبقة السياسية. وأود أن أؤكد بوضوح إن تلبية مطالب الشعب ستتطلب بذل جهود جماعية. وأؤكد مرة أخرى أنه لا يمكن لأي رئيس وزراء أن يفعل ذلك بمفرده. فكل جهة من الجهات الفاعلة السياسية وكل قائد من القادة السياسيين مسؤولون مسؤولية كاملة عن استعادة ثقة الجمهور البالغة الأهمية في حكومتهم ومؤسساتهم.

وفي أواخر تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الوزراء عن استقالته، التي سرعان ما وافق عليها البرلمان والرئيس. وباء تعيين رئيس وزراء جديد والمحاولات اللاحقة لتشكيل حكومة جديدة بالفشل في نهاية المطاف بسبب انعدام الثقة والشقاق. وأدى ذلك إلى حالة معقدة لم يتمكن فيها رئيس الوزراء المكلف من الحصول على دعم واسع بما فيه الكفاية لتشكيل حكومته في غضون ٣٠ يوما.

وفي غضون الأيام الثلاثة الماضية، شهدنا سحب ترشيح رئيس الوزراء المعين – الذي قبله الرئيس – وإعلان رئيس الوزراء في حكومة تصريف الأعمال السابق والحالي تراجعه عن معظم مهامه، مع مطالبة البرلمان بالسعي لإجراء انتخابات مبكرة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠.

وبموجب الدستور، أمام الرئيس الآن ١٥ يوما آخر لترشيح رئيس وزراء جديد معين، ترتهن حكومته وبرنامجه أيضا بالحصول

على موافقة البرلمان. وفي حين يجري عقد مشاورات سياسية، يبقى السؤال المطروح هو ما إذا كانت الأحزاب السياسية ستجد مرشحا جديدا يحظى بتوافق الآراء في غضون تلك الحدود الزمنية.

ومن الواضح أن كل ذلك يطيل أمد عدم اليقين ويفرض تحديات كبيرة، مما يزيد من تآكل ثقة الجمهور. وبشكل أو بآخر، لا يزال الطريق أمامنا محفوفا بالصعوبات. وقد ذكرت بالفعل الحاجة الملحة إلى تحقيق المساءلة وإرساء العدالة. وثمة أولوية أخرى هي الفساد، الذي ربما يكون أكبر مصدر للخلل الوظيفي في العراق، ومن المؤسف أنه سمة أساسية من سمات الاقتصاد السياسي الحالي في العراق. إنه جزء من المعاملات اليومية.

ومن السمات ذات الصلة بالاقتصاد السياسي في العراق اعتماده على المحسوبية والمحاباة. وقد أدى ذلك إلى تضخم الخدمة العامة وعدم كفاءتها، فهي تعمل كأداة لخدمة المصالح السياسية أكثر مما تعمل لخدمة الشعب. وقد يصف أحد المتهكمين هذا الفساد المتعلق بالتلاعب بنظام كشوف المرتبات بأنه الاستراتيجية المثالية للتعبئة الانتخابية، إذ أن ضعف معدل المشاركة يعوج بالفائدة بصورة صارخة على الذين يسعون إلى تحقيق أهدافهم الحزبية و/أو المادية الضيقة. ومن المهم أن تتم معالجة هذا النظام على هذا المنوال تحديدا – أي باعتباره نظاما وليس مجرد مجموعة من الأفراد أو الأحداث. فكل رشوة أو مجاملة تعزز الهيكل القائم. ونتيجة لذلك، سيكون من الضروري إجراء إصلاح منهجي كامل. وما من أحد يفهم ذلك أكثر من النساء والرجال العراقيين الذين لا تزال فرصهم في عيش حياة أكثر ازدهارا ضعيفة بسبب وجود نظام يتجاهلهم.

إن العراق ليس بلدا فقيرا بأي حال من الأحوال، ولكن المصالح الخاصة والحزبية، كما قلت، تتضافر لتحويل الموارد بعيدا عن الاستثمار البالغ الأهمية اللازم للمضي قدما. وقد مولت الثروة النفطية الضخمة في العراق نظاما لتأجير النفط الخام يقوم بتحويل إيرادات هائلة إلى رواتب في قطاعات غير منتجة.

وعلى الرغم من أن العوامل الخارجية مثل التوترات الإقليمية وتقلبات أسعار النفط ستظل بالتأكيد تؤثر على الاقتصاد الوطني، فثمة عوامل داخلية يمكن للعراق أن يسيطر عليها – وهي الحد من البيروقراطية وزيادة تيسير ممارسة الأعمال التجارية وتعزيز سيادة القانون وآليات مكافحة الفساد. ويمكن لجميع هذه التدابير أن تحفز القطاع الخاص المحلي مع اجتذاب الاستثمار الأجنبي. وتلك الخطوات ضرورية لتهيئة بيئة صحية تفضي إلى تحقيق نمو واسع النطاق وموزع توزيعا عادلا وتوليد فرص العمل.

كما يجب على العراق إنشاء البنى التحتية الحيوية وإصلاحها ورفع مستواها وتوسيع قاعدة إيراداته للحد من اعتماده على الهيدروكربونات. والخبر السار هو أن الزراعة قطاع واعد فيما يتعلق بالاستثمار. فالنهضة الزراعية، في مهد الزراعة، لن تعمل على تحسين فرص العمل والتماسك الاجتماعي فحسب، بل ستعزز أيضا الأمن الغذائي العراقي.

وفي هذا السياق، أود أيضا أن أسلط الضوء على ما يتصف به أبناء الشعب العراقي من مرونة وابتكار، لأننا، إذا نظرنا إلى ما هو أبعد من الإحصاءات والهياكل القانونية، نلاحظ – في الشوارع – الكثير من النشاط التجاري. وبوسعنا أن نتصور ما يمكن أن تحققه روح الابتكار وريادة الأعمال هذه إذا تحررت من أعباء الإجراءات الروتينية والرشاوى.

وتشكل التدفقات المالية غير المشروعة أحد الجوانب الهامة للفساد. وتساعد على تفسير سبب استمرار انتظار العراقيين لإنشاء الطرق والمستشفيات والمدارس وفرص العمل القانوني، كما تسهم في زيادة زعزعة الاستقرار من خلال توفير قنوات لتمويل الجريمة المنظمة والتطرف العنيف.

وفيما يتعلق بالتطرف العنيف، لا يمكننا أن نتجاهل التهديد المستمر للإرهاب. وعلى الرغم من هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ميدانيا، إلا إنه واصل في الشهرين الماضيين محاولاته لزيادة عملياته العسكرية في شمال شرق ديالى، وشمال بغداد، ومناطق غرب العراق. وغني عن البيان أنه يجب عدم السماح لتنظيم الدولة الإسلامية بإعادة تنظيم صفوفه وتجنيد المقاتلين. وفي الوقت الذي ما برحت المفاوضات البناءة بين الحكومة العراقية وحلفائها مستمرة منذ التصويت على القرار البرلماني بشأن وجود القوات الأجنبية، يواصل حلفاء العراق مساعدة الحكومة ومؤسساتها في الحرب ضد تنظيم الدولة الإسلامية. ومن الواضح أن الدولة القوية التي تنفرد باستخدام القوة هي الأنسب لمواجهة تلك التهديدات الأمنية المتعددة. وبطبيعة الحال، فإن الإنصاف والعدالة أداة تكتسي نفس القدر من القوة لمكافحة التطرف العنيف.

وأود الآن أن أتطرق إلى الحاجة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية. فلئن كان إحياء عملية الانتخابات أولوية قصوى بالنسبة للكثيرين، فإن الإصلاح المنهجي الأساسي الواسع النطاق ووجود مفوضية عليا مستقلة قوية للانتخابات تكتسي أهمية بالغة. وبعبارة أخرى، ستحتاج اللجنة الانتخابية المعينة حديثا إلى إظهار قدر أكبر من التصميم على التقيد بمبادئ الشفافية والمساءلة والاستقلال والمهنية في الوقت الذي تعيد فيه بناء القدرات المؤسسية للجنة وتطلق الاستعدادات الانتخابية التقنية.

وعلاوة على ذلك، ومن أجل ترسيخ الجدول الزمني للانتخابات، ثمة حاجة عاجلة لاستكمال الإطار القانوني الانتخابي. ويجب أن يتصرف البرلمان بشأن العناصر المعلقة والعاجلة لقانون الانتخابات، ولا سيما ترسيم الدوائر الانتخابية وتخصيص المقاعد، الأمر الذي نأمل أن يقرب الناخبين من المرشحين ويجعل النواب المنتخبين في المستقبل خاضعين للمساءلة أمام ممثليهم.

وبالانتقال إلى العلاقات بين بغداد وإربيل، فعلى الرغم من التوصل إلى اتفاق أولي مشجع بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية بشأن تقاسم عائدات النفط، فإننا لا نزال ننتظر التوصل إلى اتفاق نهائي طويل الأجل ومستدام بشأن هذا الملف، وكذلك بشأن التعاون الأمني وسنجار.

وأعتقد أنه يمكننا جميعا أن نتفق على أن البيئة المحلية والإقليمية المتقلبة قد ألحقت خسائر غير عادية بالعراق في الأشهر الماضية. وللإشارة إلى ما هو واضح، فإن العنف بين الأقاليم الذي شهدناه في جميع أنحاء العراق في وقت سابق من هذا العام كان بمثابة تهديد واضح وكبير للبلد. وقد تغيرت طريقة العمل وقواعد الاشتباك، كما أن خطر قيام الجماعات المسلحة التي ليس لها تسلسل قيادي واضح بأعمال مارقة يشكل مصدر قلق دائم. وبخلاف التهديد الأمني المباشر، فإن ذلك أيضا يحول الاهتمام السياسي الحاسم بعيداً عن الأعمال الداخلية العاجلة غير المكتملة. مع ذلك، وكما ذكرت من قبل، ينبغي للتطورات الأمنية الإقليمية ألا تحجب الأولويات المحلية والمطالب المشروعة للإصلاح. والسؤال هو ما إذا كان العراق سيزدهر كمكان للسلام والتفاهم أم سيعاني كساحة للمعارك الخارجية.

أنتقل الآن إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة والممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات الوطنية. تجددت الآمال في كانون الثاني/يناير عندما تم اكتشاف رفات بشرية جديدة واستخراجها من مقبرة ثالثة في السماوة. وعلى الرغم من السياق العملياتي الصعب للغاية، أظهرت وزارة الدفاع العراقية تركيزا جديرا بالثناء على ذلك الملف الهام، حيث تقود جهود الحفر بمساعدة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر. ويحدوني أمل حقيقي في أن يكون التعرف على الحمض النووي للرفات البشرية المكتشفة حديثا وتلك التي لا تزال قيد التحليل في الكويت إيجابيا وأن يوفر قدر من الارتياح والسكينة لأسر وأقارب المفقودين منذ ما يقرب من ٣٠ عاما. وقد ثبت أن

مساهمة أعضاء اللجنة الثلاثية من خلال توفير وتحليل الصور الساتلية، مدعومة بمعلومات الشهود، أمر حاسم في تحديد المواقع بالسماوة. وأود أن أحث جميع أعضاء اللجنة على مواصلة دعمهم الثابت للجهود الجارية للعثور على مواقع دفن محتملة أخرى.

وكنت أعتزم أن أختتم بياني بكلمات تبعث على الأمل، ولكن التردد والخلاف السياسيين المستمرين، ما يؤدي إلى مزيد من الشلل في صنع القرار، لا يبعثان للأسف على التفاؤل بشكل فوري. لا يزال البلد وشعبه يُدفعان إلى المجهول. كما أن النمط المتكرر للجلسات البرلمانية التي لا تصل إلى النصاب القانوني هو تماماً عكس ما يحتاج إليه البلد، لا سيما خلال فترة الأزمة السياسية الحادة. تتمثل الولاية الأساسية للممثل المنتخب في أن يكون حاضرا وأن يُحسب وأن يُصوت.

وكما قلت في المرة الماضية (انظر S/PV.8676)، يمكن أن يخرج عراق أكثر عدلا وقوة وأكثر مرونة بطبيعته من هذه الأزمة السياسية المستمرة. ولكني أكرر أنه يتعين على القادة السياسيين، لكي يتحقق ذلك، أن يتصرفوا بسرعة، واضعين مصلحة البلد فوق كل شيء آخر. يجب على العراق أن يجد قوة في التنوع ويمكنه ذلك، وأن يعترف بأن المجتمع المتماسك يحقق ما يفوق فئاته مجتمعة. فإخماد حريق واحد تلو الآخر ليس استراتيجية. يجب على العراق أن ينتقل من الإدارة المستمرة للأزمات إلى السياسة المستدامة والمستقرة، ببناء القدرة على التكيف من خلال إصلاح هيكلي عميق وواسع النطاق. وكما نعلم جميعا، فإن القوة في الداخل شرط أساسي للقوة في الخارج.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر السيدة هينس – بلاشارت على إحاطتها.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيدة نورمان – شالي (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): سيدي الرئيس، أتمنى لكم ولفريقكم كل النجاح في توليكم الرئاسة الشهرية الدورية لمجلس الأمن. وأشكر بلجيكا على رئاستها في الشهر الماضي.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الممثلة الخاصة هينس – بلاشارت على حضورها وعلى إحاطتها الزاخرة بالمعلومات وعلى قيادتها. كما نعرب عن شكرنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ولفريق الأمم المتحدة القطري بأسره على العمل الذي لا غنى عنه الذي يقومان به دعما لأمن العراق واستقراره وازدهاره.

لا يزال العراق عند مفترق طرق – كما كان الحال عندما قُدمت إلينا إحاطة في كانون الأول/ديسمبر الماضي (انظر S/PV.8676) – وكما قالت الممثلة الخاصة، فإنه لا يزال في الواقع يتصدر العناوين الرئيسية. يختار العراقيون قادتهم السياسيين الجدد نتيجة لمطالبهم المشروعة فيما يتعلق بالفرص الاقتصادية والحكم الرشيد والإصلاحات الانتخابية والاستجابة لجميع العراقيين. وندعو قادة العراق المقبلين إلى القيام على وجه السرعة بتلك الإصلاحات التي من شأنها مكافحة الفساد وتشجيع إجراء انتخابات نزيهة وحرة. كما ندعوهم إلى حماية المتظاهرين ومحاسبة قاتليهم، بشفافية ووفقا لسيادة القانون والدستور العراقي. ينبغي تبني هذه الإصلاحات لأنها تخدم المصلحة الوطنية للعراق. ومن شأن هذا أن يحد من تأثير الجماعات المسلحة المزعزعة للاستقرار الخارجة عن سيطرة الدولة، وأن يجذب الاستثمارات الأجنبية، وأن يساعد في نهاية المطاف على تحويل الموارد الطبيعية الغنية للعراق إلى نوعية حياة أفضل لجميع العراقيين.

لا يزال العراقيون يطالبون بدولة ذات سيادة تمنحهم الكرامة وتقاوم الإكراه الإيراني، وتستمر الحركة الإصلاحية في مواجهة أعمال القتل الشائنة والضرب والاختطاف والتعذيب.

لا مكان في دولة ديمقراطية للاعتداء العنيف على حرية التعبير والتجمع السلميين. وستواصل الولايات المتحدة استخدام جميع الأدوات الوطنية المتاحة لتعزيز المساءلة عن الفساد والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك إدراجنا على قائمتنا الوطنية مؤخرا لأربعة عراقيين متورطين في انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان والفساد.

وأود أن أشير إلى أننا لا نزال نواجه تهديدات من المليشيات المدعومة من إيران، حتى في أعقاب الهجمات ضد القوات الأمريكية وقوات التحالف التي تستضيفها القواعد العراقية، والتي قتلت أمريكيا في وقت سابق من هذا العام. لقد حاصرت المليشيات المدعومة من إيران سفارة الولايات المتحدة في بغداد لما يقرب من ٢٦ ساعة في الأيام الأخيرة، ولا تزال هناك هجمات صاروخية عليها، حتى وقت قريب في الـ ٤٨ ساعة الماضية. ونشدد على واجب حكومة العراق الخاص بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية باتخاذ جميع الخطوات المناسبة لحماية مباني المرافق الدبلوماسية.

وتواصل القوات العراقية وقوات التحالف، معاً، ملاحقة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بشكل مشترك في ساحة المعركة. وينبغي أن ندرك أن تنظيم الدولة الإسلامية لا يزال يشكل تهديداً، وندعو المجتمع الدولي إلى مساعدة العراق في جهوده الحاسمة لمكافحة الإرهاب.

وبالنظر إلى المستقبل، إذا لم يعالج القادة العراقيون الجدد المظالم الاقتصادية والإدارية المشروعة للشعب، فقد يتراجع البلد بعد سنوات من التقدم نحو الاستقرار والازدهار لجيل جديد من العراقيين. وبسبب تلك المخاطر الكبيرة، يكتسي العمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والممثلة الخاصة هينس - بلاشارت بالغ الأهمية. وندعو قادة العراق الجدد إلى التبني الكامل لولاية البعثة في تعزيز الحوار السياسي الشامل للجميع والمصالحة، والنهوض بالإصلاحات الهيكلية، وتيسير المشاركة الإقليمية، ومعالجة القضايا التي طال أمدها بين بغداد وحكومة إقليم كردستان.

وفي بلد مليء بالإمكانات مثل العراق، من الصعب إفراد أولوية واحدة اليوم، ولكني أود أن أوجه انتباه المجلس إلى موضوع إجراء انتخابات مبكرة ذات مصداقية، كما دعا العديد من القادة العراقيين. وستكون المساعدة الانتخابية التقنية التي تقدمها البعثة، في إطار ولايتها، بالتنسيق مع حكومة العراق والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، حاسمة الأهمية في الأشهر المقبلة. ونشجع البعثة، إلى جانب المنظمات غير الحكومية المحلية، على مساعدة العراق صوب إجراء عملية انتخابية شمولية. وأود أيضا أن أشدد على قيمة عمل البعثة، وفقا لتوجيهات ولايتها، في رصد وتوثيق انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إن هذا الدليل الورقي ضروري لتعزيز مساءلة المسؤولين عن العنف ضد المتظاهرين السلميين.

ويساورنا قلق متزايد إزاء عدم إحراز تقدم وعدم وصول المساعدات الإنسانية من المنظمات غير الحكومية. لم تتمكن المنظمات الإنسانية غير الحكومية، بما في ذلك العديد من شركاء الولايات المتحدة، من الاضطلاع بأنشطة لإنقاذ حياة جميع العراقيين من جميع الأديان والأعراق على مدى الأشهر الثلاثة الماضية بسبب تراكم طلبات الوصول. ونشيد بمشاركة البعثة في هذه المسألة وندعو السلطات العراقية إلى إيجاد حل على سبيل الاستعجال.

وفيما يتعلق بمسألة المفقودين الكويتيين والمفقودين من بلدان ثالثة والممتلكات والمحفوظات المفقودة من حرب الخليج الأولى، تلتزم الولايات المتحدة التزاما قويا بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق واللجنة الثلاثية واللجنة الدولية للصليب الأحمر من أجل إحراز مزيد من التقدم. إن اكتشاف الرفات مؤخرا في السماوة، كما ذكر هذا الصباح، هو خطوة نحو تضميد الجراح والمصالحة بين العراق والكويت.

قد يبدو المشهد السياسي في العراق صعباً على المدى القريب، إلا أننا لا نزال متفائلين بأن القادة العراقيين الجدد سيضعون مصالح جميع العراقيين في المقام الأول ونعتقد أن بإمكانهم إجراء إصلاحات هيكلية لرسم مسار مزدهر جديد للعراق، مع وقوف بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمجتمع الدولي إلى جانبه.

السيد هويسغن (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتمنى لوفد الصين كل التوفيق في رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأود أيضا أن أشكر السيد مارك بيكستين دو بوتسوريفا، الممثل الدائم لبلجيكا، على رئاسة بلجيكا للمجلس في شباط/فبراير، على الرغم من أننا لم نربح جائزة.

وفيما يتعلق بموضوع اليوم، أرحب بسفير العراق. ويسرنا حضوره بيننا في هذه القاعة اليوم. وندرك بالطبع الحالة الصعبة التي يواجهها بلده. وقد استمعنا إلى بيان الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس – بلاشارت، الذي كان رصينا ومفعما بالأمل في الوقت نفسه، وأقدر كثيرا إحاطتها. وأود أن أتناول موضوع الأمل الذي طرحته الممثلة الخاصة، وهو موضوع يمكننا جميعا أن نؤيده.

إننا نأمل، أولا وقبل كل شيء، أن يظل البلد بعيدا عن التوترات الإقليمية. وبعد التصعيد الخطير جدا الذي شهدناه جميعا في كانون الثاني/يناير، من المهم جدا بالنسبة لنا أن نرى الآن تهدئة للأوضاع. ونناشد جميع أصحاب المصلحة داخل البلد وخارجه ممارسة أقصى درجات ضبط النفس. ويجب عدم جر العراق إلى المواجهات الإقليمية؛ بل ينبغي السماح له بالتركيز على الإنعاش وإعادة الإعمار والنمو بعد انتهاء النزاع وعلى الاستفادة من الإمكانات الاقتصادية التي يمتلكها، كما أوضحت السيدة جينين هينيس – بلاشارت.

وفي معرض الحديث عن الأمل، كانت المظاهرات التي شهدناها أيضا علامة على الأمل. لقد رأينا أن هناك مجتمعا مدنيا نابضا بالحياة. وهناك العديد من النساء الناشطات الآن في البلد، وهو ما ندعمه. كما نؤيد ونقدر المظاهرات التي تتسم بالسلمية في معظمها. ولكن من المؤسف حقا أنه كان علينا أيضا أن نشهد الاستخدام المفرط للقوة. وعلى حد تعبير السيدة جينين هينيس – بلاشارت، فقد شهدنا انتهاكات بغيضة لحقوق الإنسان. ولا يسعني إلا أن أؤكد ما قالته، هي وممثلة الولايات المتحدة من قبل، عن ضرورة تقديم الجناة إلى العدالة. فلا يمكننا أن نسمح بالإفلات من العقاب.

وبالعودة إلى موضوع الأمل، نأمل أيضا أن تشكل هناك قريبا حكومة جديدة. ويتعين على السياسيين المسؤولين أن يتغلبوا على الانقسام السياسي وعدم الحسم في بلدهم. فالبلد بحاجة إلى طبقة سياسية موحدة. وكما قالت السيدة جينين هينيس – بلاشارت، لا يمكن لأي رئيس وزراء أن يعمل بمفرده. ولن يتسنى كبح الأنشطة الإجرامية للجماعات المسلحة، التي كان العديد منها مسؤولا عن أعمال القتل والاختطاف والعنف ضد المحتجين العزل والصحفيين إلا عندما تكون هناك حكومة جديدة وقوية. ويتعين تفكيك هذه العصابات الإجرامية وإعادة إدماجها.

وبالإضافة إلى ذلك، أكرر ما قالته الممثلة الخاصة للأمين العام عن مكافحة الفساد. فمن غير المقبول أن يكون الفساد، كما قالت، جزءا من السياسة اليومية. وأكرر أيضا الدعوة إلى إتاحة إمكانية الوصول للمنظمات الإنسانية غير الحكومية والعاملين في مجال الإغاثة.

أود أن أختتم بياني بتناول موضوع الأمل مرة أخرى. إذا شُكلت حكومة جديدة وإذا كان هناك حكم رشيد وإذا سمحت الحكومة الجديدة للمجتمع المدني بالازدهار وإذا جرت عملية انتخابية شاملة للجميع، سيكون هناك أمل للبلد وأمل في تحقيق انتعاش اقتصادي. وإذا ما أُبقي البلد بعيدا عن التوترات الإقليمية، فإن مكافحة الإرهاب والتطرف ستنجح أيضا.

وبعد أن رأيت سفير الكويت في القاعة، أود أن أنهي كلامي بالإعراب عن التقدير لما قاله عن الأعمال التي تضطلع بها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق بشأن المفقودين الكويتيين. فمن المهم للغاية، حتى بعد مرور كل هذه السنوات، أن يستمر الاضطلاع بهذا العمل.

السيد سنغر وايسنغر (الجمهورية الدومينيكية) (*تكلم بالإسبانية*): أود في البداية، سيدي الرئيس، أن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأتمنى لكم كل النجاح. وأود أيضا أن أسلط الضوء على الطريقة الممتازة التي أدار بها الوفد البلجيكي أعمال المجلس في شباط/فبراير.

ونشكر السيدة جينين هينيس – بلاشارت على إحاطتها وعلى العمل الشاق الذي تقوم به مع فريقها في هذه الظروف المعقدة. ونرحب بها في نيويورك.

أولا، فيما يتعلق بالحالة السياسية، نؤيد الجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لإيجاد حل للمأزق السياسي من خلال تشجيع الحوار بين الأطراف من مختلف مكونات الطيف السياسي والاجتماعي العراقي وتوطيد التعزيز المؤسسي وتقديم المساعدة في الاضطلاع بالعمليات الانتخابية. ونرحب باعتماد القانون الجديد المتعلق بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتعيين تسعة مفوضين انتخابيين، بما في ذلك انتخاب امرأة في المجلس التنفيذي.

ومن ناحية أخرى، نلاحظ بقلق أنه لم يتم التوصل بعد إلى توافق في الآراء بشأن انتخاب رئيس الوزراء وتشكيل حكومة. ولذلك، ندعو الجهات الفاعلة السياسية إلى التفكير مليا في قراراتها ووضع رفاه الشعب، لا المصالح الحزبية أو الشخصية، في صميم أهدافها. كما نحثها على أن تأخذ في الاعتبار المطالب الاجتماعية بإعادة هيكلة الحكومة على نحو يكفل قيام المؤسسات بوظيفتها وتوفير الخدمات الأساسية الجيدة وفرص العمل والنمو في مجتمع شامل للجميع وخال من الفساد والإفلات من العقاب.

ونكرر دعوتنا للسلطات إلى احترام الحق في حرية التعبير والاحتجاج والتجمع السلمي والامتناع عن جميع أعمال العنف والقمع ضد المتظاهرين، في إطار احترام حقوقهم الإنسانية الأساسية. وعلاوة على ذلك، نأمل أن تستمر التحقيقات بغية تحديد هوية مرتكبي أعمال العنف خلال المظاهرات ومقاضاتهم.

وفيما يتعلق بالأمن، نأسف للأحداث التي وقعت في بداية العام نتيجة للاشتباكات بين دولتين متحالفتين مع العراق. وأدى ارتفاع مستويات التوتر على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية الناجم عن هذه الحالة بدوره إلى قرار البرلمان بدعوة الحكومة إلى إلغاء الدعم المقدم للتحالف الدولي لمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية. ونأمل ألا يعكس هذا القرار مسار النجاحات التي تحققت حتى الآن في مكافحة الإرهاب، مما قد يفتح الباب أمام فلول تنظيم الدولة الإسلامية لاستعادة قوتهم من جديد. ونحث الأطراف على إبداء أقصى درجات ضبط النفس وتجنب أي أعمال مزعزعة للاستقرار والخطابات التحريضية التي يمكن أن تؤدي إلى تدهور الحالة الهشة أصلا في هذا البلد، وعلى احترام أراضي العراق وسيادته.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، نشيد بجهود التأهيل وتقديم المساعدة التي تبذلها وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية على الرغم من التحديات التشغيلية والأمنية التي تواجهها. ونشدد على أهمية مواصلة تلبية احتياجات المشردين داخليا واللاجئين وتوفير حلول دائمة تيسر عودتهم بطريقة آمنة وطوعية وكريمة.

في الختام، نأمل أن تيسر جهود بعثة الأمم المتحدة المصالحة الوطنية من خلال الحوار بين الجهات الفاعلة السياسية وغيرها من قطاعات المجتمع، مما يسمح بإجراء إصلاح شامل يلبي

مطالب السكان ويفتح الباب أمام تحقيق ما ينشده العراق من تنمية وسلام وأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نهنئكم، سيدي الرئيس، وزملاءنا الصينيين على تولي مهام رئاسة مجلس الأمن. ويمكنكم دائما التعويل على دعم وفد بلدنا. ونشكر بلجيكا على رئاستها للمجلس في شباط/فبراير. لقد كان شهرا قصيرا ولكنه كان مكثفا وحافلا بالعمل.

ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام، السيدة جينين هينيس – بلاشارت، على إحاطتها. ونؤيد عمل بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، الذي يسهم إسهاما مفيدا في عمليات المصالحة مع احترام سيادة البلد.

إننا نرصد عن كثب التطورات في العراق. وفي ١ آذار/مارس، وكما يعلم أعضاء المجلس، سحب رئيس الوزراء المكلف محمد علاوي ترشيحه لتشكيل حكومة. ويجب على رئيس الجمهورية، برهم صالح، الآن، بالتشاور مع القوى السياسية الرئيسية، أن يختار مرشحا جديدا لرئاسة الحكومة. ونحن على ثقة بأن هذه العملية ستجري في الوقت المناسب ووفقا لأحكام الدستور.

ونفهم أن قيادة العراق تواجه المهمة الصعبة المتمثلة في إشراك كامل الطيف السياسي والاجتماعي والعرقي والديني للبلد وأخذه بعين الاعتبار. ونحن مقتنعون بأن الحوار الشامل للجميع سيساعد في التغلب على الخلافات الداخلية في العراق، وهو أمر بالغ الأهمية للبلد ولمنطقة الشرق الأوسط بأسرها. ومن جانبنا، فإننا نشجع جميع القوى السياسية في العراق في اتصالاتنا معها على توحيد قواها لمعالجة جميع المسائل المدرجة في جدول الأعمال المحلي والتوصل إلى اتفاقات مقبولة لجميع الأطراف.

ولا يزال البلد يشهد احتجاجات جماهيرية تطالب بإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية. وكما سمعنا من المسؤولين العراقيين، فإن السلطات تعتبر هذه الاحتجاجات شكلا من أشكال التعبير الديمقراطي عن الرأي، وهي متمسكة بالتزامها بضمان حرية التجمع السلمي. ونلاحظ انخفاض مستوى العنف ونشيد بقوات حفظ النظام. وندعو جميع الأطراف إلى مواصلة التحلي بضبط النفس. وفي الوقت نفسه، نرى أن استخدام القوى الخارجية للاحتجاجات كوسيلة للتأثير على الوضع الداخلي أمر غير مقبول.

وتعكف السلطات على وضع خطط لتنفيذ الإصلاح، ولكن ذلك لن يكون ممكنا في غياب حكومة مستقرة وقائمة بوظائفها. وينطبق الشيء نفسه على حل الطائفة الواسعة من المشاكل التي تراكمت على مر السنين لأسباب موضوعية. ويتعين على العراق أن يعيد البناء بعد أحداث عام ٢٠٠٣ وما تلاها من حرب قاسية ضد الإرهابيين. ومن المهم أن يدعم المجتمع الدولي بغداد في وضع تدابير شاملة لإعادة بناء الاقتصاد وتحسين الوضع الاجتماعي.

ونرحب بالحوار الجاري الذي يرمي إلى إعادة بناء التفاهم المتبادل بين بغداد وإربيل. ونحن على ثقة بأن زيادة تحسين العلاقات بينهما ستساعد العراق على تعزيز أمنه وتحقيق إمكاناته الاقتصادية بفعالية لصالح الشعب العراقي بأسره.

ونلاحظ بقلق أن التهديد الإرهابي في البلد لا يزال مرتفعا. وتتفاقم الحالة بسبب تزايد عدد الإرهابيين من تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام الذين يتسللون من سورية إلى العراق. ونحن مقتنعون بأن هذا التحدي لا يمكن التصدي له بفعالية إلا من خلال أوسع تنسيق ممكن لجهود مكافحة الإرهاب. وفي الوقت نفسه، نعتقد أنه من الضروري أن يدعم جميع المشاركين في مكافحة الإرهاب في العراق سيادة الدولة العراقية وأن ينسقوا إجراءاتهم مع بغداد.

ويساورنا القلق إزاء الأثر السلبي المحتمل للحالة المتفاقمة بشكل مصطنع في إيران على الحالة السياسية الداخلية في العراق.

ولا يمكن جر العراق إلى مواجهة إقليمية. ونكرر الإعراب عن إحجامنا المستمر عن تحويل العراق إلى ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية. فللبلد الحق في بناء وتطوير علاقات طبيعية مع جيرانه، ولا يحق لأحد أن يقوض تلك العلاقات. وقد شهدنا جميعا التصعيد الخطير في بداية العام، عندما وجدت المنطقة نفسها على حافة صراع نتيجة لقيام الولايات المتحدة بصورة غير قانونية بقتل القائد العسكري الإيراني قاسم سليماني ومسؤولين عراقيين في بغداد. وقد قوض ذلك العمل، الذي ارتُكب دون علم العراق، استقرار وأمن دولة ذات سيادة عضو في الأمم المتحدة.

ونشدد مرة أخرى على ضرورة إطلاق آليات للحوار في المنطقة بدلا من الجزاءات والتهديدات. وفي هذا الصدد، نشير مرة أخرى إلى أن الأمين العام مكلف بإعداد تدابير لتحقيق الأمن وبناء الثقة في المنطقة، وفقا للقرار ٥٩٨ (١٩٨٧). ونحن على استعداد للتعاون على هذا الأساس مع جميع الشركاء الإقليميين والدوليين المهتمين في إطار مفهومنا المقترح للأمن الجماعي في منطقة الخليج الفارسي والمبادرات البناءة الأخرى.

السيدة بيرس (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في الترحيب بكم، سيدي، في الرئاسة وأقول إن المملكة المتحدة تتطلع إلى العمل معكم ومع وفد بلدكم. كما أشكر ممثل بلجيكا على إدارته الممتازة لأعمال المجلس خلال شهر شباط/فبراير.

وأود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى الممثلة الخاصة على إحاطتها وجهودها المتواصلة، إلى جانب جهود بعثتها، لدعم الحكومة العراقية وإسداء المشورة إليها. إن عملهم هام، وكما سمعنا جميعا، فإن هذه مرحلة صعبة. ونؤكد لها دعمنا القوي.

بينما أحرز العراق تقدما ملحوظا في السنوات الأخيرة، كما قال العديد من المتكلمين، بمن فيهم الممثلة الخاصة، فإن الأشهر القليلة الماضية كانت صعبة. وفيما يتعلق بالنكسة الأخيرة، وهي استقالة رئيس الوزراء، أتفق مع ممثل الجمهورية الدومينيكية على أننا نحن بحاجة إلى مناشدة قادة العراق في هذا الوقت أن يعطوا الأولوية للشعب العراقي وللحكم السليم للبلد.

إن التأخير في تشكيل حكومة جديدة تحظى بثقة البرلمان والشعب العراقيين أمر مؤسف. وتدعو المملكة المتحدة جميع القادة العراقيين إلى وضع المصلحة الوطنية في المقام الأول وإلى العمل معا بصورة بناءة لدعم رئيس وزراء جديد. فالعراق بحاجة ماسة إلى حكومة تمثيلية وشاملة للجميع تلتزم بتلبية مطالب الشعب العراقي ولديها القدرة على القيام بذلك. وتزداد أهمية هذا الهدف بالنظر إلى عدم الرضا الواضح عن الوضع الراهن الذي أظهرته المظاهرات الواسعة النطاق في العراق منذ تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي. فقد تظاهر آلاف المواطنين العراقيين للإعراب عن المطالب المشروعة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية، ولكن المئات قتلوا وأصيب الآلاف. وللشعب العراقي الحق في الاحتجاج السلمي، ونشعر بقلق عميق إزاء الاستخدام غير المتناسب للقوة من قبل قوات الأمن، بما في ذلك استخدام الذخيرة الحية، وإزاء انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها الاعتداءات على الصحفيين. وتحث المملكة المتحدة السلطات العراقية على الوفاء بالتزاماتها بإجراء تحقيقات ذات مصداقية في أعمال العنف ومحاسبة المسؤولين عنها. كما ندين إدانة قاطعة الهجمات على المباني الدبلوماسية. وثمة أهمية كبيرة لأن تظل الاحتجاجات سلمية.

وأود أن أقول للسفير العراقي إن المملكة المتحدة على استعداد لدعم العراق في تنفيذ الإصلاحات البالغة الأهمية اللازمة لمعالجة الشواغل الشعبية. ونرحب بالتقدم المحرز في الإصلاحات الانتخابية ونحث حكومة العراق على مواصلة العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والمجتمع الدولي لكفالة أن يلبي قانون الإصلاح الانتخابي الجديد مطالب المحتجين، بما في ذلك إجراء انتخابات حرة وذات مصداقية وشاملة للجميع.

وكما يبرز تقرير الأمين العام (S/2020/140) وكما بينت الممثلة الخاصة، لا يزال داعش يشكل تهديدا مستمرا لأمن العراق، وكذلك للمنطقة والعالم عموما. ومن ثم، نأمل أن يتمكن العراق والمجتمع الدولي من مواصلة العمل معا عن كثب للتصدي لذلك التهديد المشترك. ويواصل التحالف العالمي لهزيمة داعش دعمه لقوات الأمن العراقية وشراكته الوثيقة معها، مع الاحترام الكامل للسيادة العراقية. وأنا فخورة بأن القوات البريطانية في العراق دربت أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ فرد من قوات الأمن العراقية.

لا تزال جماعات الميليشيات تهدد استقرار العراق وقد تؤدي إلى تصعيد التوترات الإقليمية. وندين اقتحام سفارة الولايات المتحدة في بغداد في ٣١ كانون الأول/ديسمبر واستمرار هجمات تلك الميليشيات على القواعد العسكرية والمباني الدبلوماسية. ومن واجب حكومة العراق أن تكفل سلامة جميع المباني الدبلوماسية في العراق، ولكننا نحث جميع الأطراف – وأود أن أشدد على أن هذا يشمل جيران العراق – على ضبط النفس وتجنب جر العراق إلى صراع، وهو أمر لا يحتاجه الشعب العراقي. ونشعر بقلق عميق لأن ١,٤ مليون عراقي ما زالوا مشردين وأن أكثر من أربعة ملايين عراقي سيحتاجون إلى نوع من الدعم والمساعدة خلال هذا العام. وتبعث التقارير التي تفيد بعودة المشردين قسرا وبصورة غير كريمة على القلق، وأغتنم هذه الفرصة لأُذكر بأنه بموجب الاتفاقيات الدولية، يجب أن تكون جميع عمليات العودة آمنة وكريمة وطوعية.

والمملكة المتحدة على استعداد لدعم العراق في إيجاد حلول دائمة، بما في ذلك ما يتعلق بالمصالحة والتعمير وتقديم الخدمات. ومن الأهمية بمكان ألا يؤدي عدم الاستقرار السياسي والاحتجاجات إلى صرف الانتباه عن اتخاذ إجراءات لمعالجة المظالم التي أدت إلى ظهور تنظيم داعش، أو منع اتخاذ تلك الإجراءات.

وبعد أن استمعنا إلى الإحاطات اليوم، فإننا نعلم جميعا أن الأشهر الأخيرة كانت صعبة بالنسبة لحكومة العراق وشعبه. وقد أُحرز تقدم بشأن المسائل الرئيسية، بما في ذلك التواصل الإقليمي، والمناقشات بين بغداد وأربيل، وإعادة الإعمار من خلال آلية التمويل لتحقيق الاستقرار الفوري. وكما قال الممثل الخاص للأمين العام، هناك أسباب للأمل، وينبغي ألا نغفل التقدم المحرز. ولكنني أريد أن أردد ما قاله الممثل الألماني على وجه الخصوص عن الفساد وأهمية التصدي له.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالملف العراقي الكويتي. وأشيد بعمل الممثل الكويتي الموجود في القاعة. وكما قال ممثلا الولايات المتحدة وألمانيا، فإن التطورات الأخيرة فيما يخص هذا الملف تستحق كل الثناء. ولا تزال المملكة المتحدة ملتزمة بالمساعدة على تعزيز العلاقات بين العراق والكويت من خلال عمل اللجنة الثلاثية، التي نؤيدها.

ونحن على استعداد لمواصلة دعم حكومة العراق المقبلة وهي تواصل تلبية المطالب المشروعة للمتظاهرين وتنفيذ الإصلاحات الحاسمة. ونحث جميع الأطراف على أقصى درجات ضبط النفس والحوار السلمي. وهناك مجال للأمل ولمستقبل أكثر إشراقا للشعب العراقي.

السيدة غيغين (فرنسا) (*تكلمت بالفرنسية*): أهنئ الصين أيضا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، الذي يمكنها خلاله التعويل على تعاون الوفد الفرنسي. كما أشكر بلجيكا على قيادتها المتميزة لعملنا، الشهر الماضي. وأود أيضا أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيدة جينين هينيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق، على إحاطتها، ولا سيما على عملها الممتاز، مع فريقها، خدمة للسلام في العراق.

إن العراق، الذي عانى من تجارب متكررة في ماضيه القريب، وهو بلد تقيم فرنسا معه علاقات قوية وطويلة الأمد، يقف عند مفترق طرق. حيث أن البلد يتأثر بشدة جراء التوترات الإقليمية. ويجب عليه أن يكمل المعركة ضد داعش. ويجب عليه أيضا أن يستجيب للتطلعات التي أعرب عنها العراقيون منذ

شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي، وأن يواصل إحراز التقدم على طريق الديمقراطية والعدالة.

ولمواجهة جميع هذه التحديات، لا بد من تحقيق هدف واحد. ومن المهم ضمان أن تكون للعراق سيادة كاملة وأن يستعيد بسرعة استقراره المؤسسي وأن تكون لديه الوسائل اللازمة للتصدي لمختلف التحديات. ومن الأهمية بمكان أن يساند أعضاء المجلس الشعب العراقي وسلطاته لتحقيق ذلك. وبهذه الروح، أود تسليط الضوء على رسالتين اليوم.

رسالتي الأولى رسالة لتقديم الدعم – أولا وقبل كل شيء، إلى الشعب العراقي، الذي يجب أن يكون قادرا على التعبير عن مطالبه المشروعة بدون خوف على أمنه، وفقا للمبادئ الدستورية للعراق. إن الخسائر البشرية في المظاهرات مرتفعة للغاية، حيث قُتل أكثر من ٥٠٠ شخص وأصيب الآلاف.

وكما أشارت فرنسا في جنيف، خلال الدورة الثالثة والأربعين لمجلس حقوق الإنسان، فإنها تشعر بقلق بالغ إزاء الاعتقالات التعسفية والاغتيالات وحالات الاختفاء القسري والاستخدام العشوائي للقوة، ضد الأشخاص الذين يمارسون حقهم في الاحتجاجات السلمية، وقد وثقتها على وجه الخصوص بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. وتقع على عاتق السلطات العراقية مسؤولية ضمان سلامة المتظاهرين وضمان حرية التعبير والتجمع، والحق في الاحتجاج. وفي هذا الصدد، نحثها على الاستجابة لتوصيات بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

وفي هذا السياق الصعب، يجب أن يكون لدى العراق حكومة قادرة على تنفيذ الإصلاحات التي يتوقعها العراقيون، ولا سيما فيما يتعلق بمكافحة الفساد وتوفير الخدمات الجيدة للسكان وإجراء انتخابات مبكرة نزيهة وشفافة. ويجب أن تؤدي المرأة دورها الكامل. وسنعمل جنبا إلى جنب مع السلطات العراقية لتنفيذ هذه الإصلاحات.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تأييدنا الكامل، كما قلت، لبعثة الأمم المتحدة وللممثلة الخاصة للأمين العام، التي أود أن أثني على التزامها الشجاع والفعال. ومن الضروري أن تواصل البعثة عملها لدعم السلطات العراقية، ولا سيما في مجال المساعدة الانتخابية. كما أن جهودها الرامية إلى تشجيع الحوار بين بغداد وأربيل جهود قيمة أيضا.

وفيما يتعلق بالمسألة الحساسة المتمثلة في فقدان الرعايا الكويتيين، ورعايا البلدان الثالثة، والمحفوظات والممتلكات الوطنية الكويتية المفقودة، فإن التقدم المحرز في أعقاب الاكتشافات في موقع السماوة يبعث على التشجيع ويؤكد مرة أخرى أهمية إحراز تقدم حازم نحو التسوية. وسنكفل استمرار تزويد البعثة بالموارد الكافية والولاية المناسبة.

ورسالتي الثانية دعوة إلى التعبئة الدولية. فالعراق يحتاج إلى دعم نشط من جانب مجلس الأمن وشركائه الدوليين الآخرين. ويجب علينا أن نحشد جهودنا أولا لبذل كل ما في وسعنا لضمان أن يظل العراق خاليا من التوترات الإقليمية، وأن يحافظ على سيادته. إن استقرار العراق هو أمر أساسي لتهيئة الظروف اللازمة للتخفيف بشكل دائم من حدة التصعيد في المنطقة.

ويجب علينا أيضا أن نكفل التعبئة من أجل التصدي لداعش. ونعلم جميعا أن المعركة لم تنته بعد. والتحالف الدولي ملتزم بمواصلة دعمه للسلطات العراقية لمنع أي عودة واسعة النطاق للإرهاب في البلد، مع مراعاة البيئة السياسية المتغيرة.

وأخيرا، يجب أن تجري تعبئة دولية للتصدي لحالات الطوارئ الإنسانية وتحديات تحقيق الاستقرار وإعادة بناء البلد. وتزداد أهمية ذلك من أجل التصدي لخطر عودة داعش إلى الظهور، وتعزيز المصالحة بين مختلف قطاعات الشعب العراقي. وأخيرا، يجب إيلاء اهتمام خاص إلى المناطق المحررة من قبضة تنظيم داعش، فضلا عن تهيئة الظروف اللازمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للمشردين داخليا إلى مواطنهم الأصلية. وفي

هذا السياق، من المهم ضمان وصول المنظمات غير الحكومية إلى الأراضي العراقية، لتيسير فعالية عملها.

وبالنظر إلى كل تلك التحديات، يمكن للعراق أن يعول على التزام فرنسا تجاهه. كما يمكنه التعويل على الاتحاد الأوروبي، الذي منح مجلس الاتحاد الأوروبي ممثله السامي، ولاية الإسهام في جهود الحد من التصعيد في المنطقة. ويجب أن يكون العراق قادرا أيضا على التعويل على مجلس أمن موحد وملتزم بدعمه على طريق التعمير والسلام.

السيد ماتجيلا (جنوب أفريقيا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي سيدي الرئيس بتهنئتكم وجمهورية الصين الشعبية على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال شهر آذار/مارس. وأتعهد بدعم وفد بلدي وتعاونه في عملكم. ونود أيضا أن نشكر بلجيكا على رئاستها الممتازة، خلال شهر شباط/فبراير. ونود أن نشكر السيدة جنين هينيس - بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، على إحاطتها، ومن خلالها، زملاءها في الميدان على عملهم الثابت في ظروف غاية في الصعوبة.

لقد دُمر العراق جراء العديد من دورات الصراع، والطائفية المُدمرة، والأكثر تدميراً هو تهديد تنظيم داعش. وفي أعقاب الهزيمة العسكرية التي مُني بها تنظيم داعش، لا يزال العراق يواجه تحديات أمنية خطيرة نتيجة للتطرف العنيف والطابع العابر للحدود الوطنية لهذا التهديد.

وتظل ولاية البعثة حاسمة في تنسيق جهود الأمم المتحدة لدعم العراق. وتؤيد جنوب أفريقيا ولاية البعثة من أجل مساعدة جهود الحكومة والعمليات الانتخابية في العراق. وترحب جنوب أفريقيا بالإصلاحات المقترحة من جانب الحكومة لتحسين هياكل الحوكمة وتفعيل آلية تقديم الخدمات لشعبها. وتؤيد جنوب أفريقيا أيضا التوجه لتشكيل حكومة شاملة للجميع تجمع بين كل الفئات المتنوعة للمجتمع العراقي في هياكل الحوكمة. ونعتقد أن المصالحة الوطنية والوحدة في العراق أمران حيويان لتعزيز السلام الدائم والمستدام في البلد.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تنضم جنوب أفريقيا إلى الآخرين في إدانة الحوادث الأخيرة التي وقعت في الأنبار وديالى وكركوك ونينوى وصلاح الدين، مما أسفر عن وقوع إصابات وتدمير المحاصيل. وذلك يدل على الخطر القاتل الذي لا يزال قائما في البلد، والذي يتطلب دعما مستمرا وجهودا متواصلة من جانب المجتمع الدولي لتعزيز جهود الحكومة العراقية الرامية إلى السيطرة الكاملة على الحالة الأمنية في البلد.

إن السلم والأمن شرطان أساسيان لكي يطور العراق اقتصاده وينميه ويوفر الخدمات الأساسية لجميع مواطنيه. وتؤيد جنوب أفريقيا، في ذلك الصدد، التوطيد التام لسيطرة الجيش العراقي على أراضيه وجهود الحكومة الرامية إلى القضاء على التهديد الذي يشكله تنظيم الدولة.

وتحث جنوب أفريقيا على استمرار التعاون بين حكومة العراق وحكومة إقليم كردستان من أجل تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء البلد.

وفيما يتعلق بالدور الهام الذي تضطلع بها المرأة خلال فترة الانتقال السياسي في العراق، ترحب جنوب أفريقيا بقانون الانتخابات الجديد وتعيين رئيسة تنفيذية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. فلا تزال المرأة في العراق تؤدي دورا حيويا في الدعوة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي. ونرحب بتزايد النشاط النسائي في العراق، لأن ذلك يبشر بالخير لمستقبل البلد.

كما تشارك جنوب أفريقيا الأمين العام في تشجيع مجلس النواب على نشر نص قانون الانتخابات وعلى توضيح جميع المسائل المعلقة المتعلقة بالنص.

وترحب جنوب أفريقيا بالتطورات الأخيرة المتعلقة بالمفقودين الكويتيين، ونقدر جميع الجهود الرامية إلى التعرف

على أي رفات محتملة للمواطنين الكويتيين تقديرا كبيرا، فهي تساعد على مواساة الشعب الكويتي وإنهاء آلامه. ونهنئ الممثلة الخاصة للأمين العام والحكومة العراقية على الجهود التي بذلاها للتعرف على رفات هؤلاء الموتى.

لقد تحسنت الحالة في العراق تحسنا كبيرا في السنوات الـ ١٧ الماضية. فقد دمر البلد نزاع نتج عن مغامرات عسكرية مضللة. واليوم يمر البلد بفترة من التعمير والتنمية فيما يعيد بناء نفسه، الأمر الذي سيتطلب دعما من جانب المجتمع الدولي. ويجب على المجتمع الدولي أن يضطلع بدوره في مساعدة العراق في هذه الرحلة مع احترام استقلال البلد وسيادته وسلامته الإقليمية. ويجب على الشعب العراقي أن يسعى، من جانبه، من أجل عملية سياسية شاملة تضع البلد على مسار للسلام الدائم والازدهار والتنمية.

السيد الأدب (تونس): في البداية نتقدم لكم بالتهنئة، السيد الرئيس، على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر ونتمنى لكم النجاح. كما نشيد بالرئاسة المتميزة لبلجيكا خلال شهر شباط/فبراير المنقضي. ونشكر الممثلة الخاصة للأمين العام في العراق، السيدة جانين هينس بلاشارت، على إحاطتها القيمة. كما أرحب بسعادة سفير العراق.

تتابع تونس باهتمام الأوضاع في العراق الشقيق، كما اطلعت على تقرير الأمين العام في هذا الشأن (S/2020/133). ونأمل أن تتمكن مؤسسات الدولة ومكونات المشهد السياسي العراقي من تجاوز هذه المرحلة الدقيقة والتوافق على تشكيل الحكومة وتحقيق التهدئة واستتباب الأمن، من خلال تضافر جميع الأطراف واعتماد الحوار السلمي ووضع المصالح العليا للعراق فوق كل الاعتبارات.

فالعراق يواجه جملة من التحديات، بما في ذلك تداعيات الوضع الإقليمي المتوتر. وقد تمكن، بمساعدة المجتمع الدولي، من دحر تنظيم داعش الإرهابي والدفاع عن أمنه الداخلي وسيادته وحرمة ترابه، وهو ما يساهم في صون الأمن والسلم الإقليميين والدوليين.

وهو اليوم بحاجة إلى استمرار الدعم الدولي لمواصلة مسار ترسيخ مقومات الاستقرار والتركيز على جهود إعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية وتنفيذ الإصلاحات ومكافحة الفساد إلى جانب تعزيز بناء تجربته الديمقراطية وتنظيم الانتخابات، بما يحقق تطلعات الشعب العراقي الشقيق إلى الأمن والاستقرار والرفاه. وفي هذا الإطار، نؤيد نداء الأمين العام للأمم المتحدة لمختلف الأطراف الإقليمية والدولية للحفاظ على التزاماتها بدعم العراق. كما نجدد تأكيدنا على احترام سيادة العراق ووحدة أراضيه وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

وعلى الرغم من التحسن النسبي في الوضع الاقتصادي في العراق، يشير تقرير الأمين العام إلى استمرار الحاجة إلى مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية خلال السنة الحالية للمحتاجين إليها. وفي هذا الإطار ندعو جميع الأطراف المساهمة في الجهود الإنسانية إلى مواصلة دعمها واستجابتها لاحتياجات الشعب العراقي.

وبالنظر إلى أهمية ملف المفقودين من الرعايا الكويتيين ومن البلدان الثالثة وملف الممتلكات الكويتية المفقودة ولا سيما المحفوظات الوطنية الكويتية، نعرب عن الارتياح لما تضمنه التقرير الخامس والعشرون للأمين العام بخصوص تنفيذ الفقرة الرابعة من قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2020/133)؛ من تعاون بناء بين السلطات العراقية والكويتية واللجنة الدولية للصليب الأحمر وبقية الأطراف الدولية لتحقيق مزيد من التقدم في هذا الملف واستكمال حل مختلف المسائل المرتبطة به.

وفي الختام، نجدد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق والدور الإيجابي الذي تضطلع به في مرافقة العراق في هذه المرحلة الهامة من تاريخه التي تحمل، رغم الصعوبات والتعقيدات الحالية، مؤشرات على تطلع العراقيين وإرادتهم

لاستكمال مسارات الإصلاح وترسيخ الممارسة الديمقراطية وتحقيق التعافي الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز دور المرأة العراقية في إدارة الشأن العام.

السيد يورغنسن (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكر بلجيكا على أدائها الممتاز في شباط/فبراير. كما أرحب بزميلنا العزيز سفير العراق في المجلس، ونود كذلك أن نشكر الممثلة الخاصة هينس بلاشارت على إحاطتها. وكذلك أود أن أعرب عن تقديري للعمل الهام الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

يواجه العراق تحديات كبيرة في طريقه نحو تحقيق السلام والاستقرار والازدهار. ويظل الاستمرار في دعم المجتمع الدولي لأمن العراق وتعميره، في سياق تزايد التوترات الإقليمية، أمرا بالغ الأهمية. وعلى جميع الجهات الفاعلة أن تحترم سيادة العراق وسلامته الإقليمية. وفي الوقت نفسه، أدعو حكومة العراق إلى مواصلة التعاون مع الجهات المعنية الدولية.

وفي ذلك السياق، ندين كذلك الهجمات المتعددة بالصواريخ على القواعد العسكرية التي تستضيف القوات الأجنبية فضلا عن سفارة الولايات المتحدة في بغداد.

وثمة تحد آخر يواجهه العراق يتمثل في استمرار الأزمة السياسية. وأحث جميع الأحزاب والفصائل السياسية في العراق على التعجيل بحل خلافاتها والاتفاق على مرشح لتولي منصب رئيس الوزراء بتوافق الآراء. فقد حان الوقت لإعطاء المصالح الوطنية الأولوية وتجاوز الأزمة السياسية التي طال أمدها. ونأمل في أن يتم تشكيل حكومة جديدة على وجه السرعة، ما من شأنه أن يمكن من الاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب العراقي.

ومن الأهمية بمكان أن تواصل الحكومة إجراء إصلاحات اقتصادية ذات مصداقية وتوفير فرص عمل وتقديم الخدمات الأساسية وتحسن الحكم واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الفساد وإنفاذ سيادة القانون. وكذلك ينبغي تأمين حضور أكبر للنساء والشباب عند تعيين الوزراء الجدد. وكذلك أدعو العراق إلى إتمام عملية الإصلاح الانتخابي ومواصلة الانخراط مع الأمم المتحدة في ذلك الصدد من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

ومما يبعث على القلق العميق أن نسمع تقارير مستمرة عن انتهاكات حقوق الإنسان في سياق المظاهرات العامة التي دخلت الآن شهرها السادس. ولم يتوقف استخدام الذخيرة الحية ضد المتظاهرين العزل والتهديدات ضد النشطاء والصحفيين والاعتقالات دون مراعاة الأصول القانونية. وأدعو جميع الجهات الفاعلة إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس، مؤكدا على مسؤولية الحكومة عن حماية المحتجين السلميين وإجراء تحقيقات شاملة في الانتهاكات.

وإذ أحيط علما بالتقرير الأخير للأمين العام عن الأطفال والنزاع المسلح في العراق (S/2019/984)، أشيد بالخطوات الهامة التي اتخذتها حكومة العراق لمنع تجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات المسلحة، وأتطلع إلى بذل مزيد من الجهود في هذا الصدد. وثمة حاجة أيضا إلى إيجاد حل مستدام لحالة المشردين داخليا، لأن عودتهم الطوعية والآمنة والكريمة غير مضمونة. وأشجع حكومة العراق على العمل مع الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية في الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والتماسك الاجتماعي.

في الختام، من الأهمية بمكان أن تضع جميع الجهات الفاعلة السياسية العراقية خلافاتها جانبا وأن تنخرط، بدعم من الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، في التغلب على التحديات المتعددة التي تواجهها والاستجابة للتطلعات المشروعة للشعب لتحقيق الاستقرار والأمن والازدهار والسلام. ويمكنهم التعويل على دعمنا.

السيد بيكستين دو بوتسويرفا (بلجيكا) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة لهذا الشهر، وأن أؤكد لكم دعمنا الكامل. وأود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق على إحاطتها الإعلامية، وقبل كل شيء، على عملها الهام وعمل فريقها في هذه الحالة الصعبة.

وكما أشارت الممثلة الخاصة، يواجه العراق اليوم بالفعل تحديات خاصة وكبيرة. والبلد، إذ يخرج من النزاع، قد شرع في السير على طريق المصالحة الطويل. وفي الوقت نفسه، يجب أن تستجيب الحكومة – في الأجل القصير وفي سياق صعب للغاية – لتطلعات شعبها.

وحرية التعبير والتجمع السلمي من الحقوق الأساسية التي يجب احترامها. وهما من الأمور الضرورية للنهوض بالديمقراطية. ونحن ندين استخدام العنف، بما في ذلك من جانب قوات الأمن، في سياق الاحتجاجات التي بدأت في الخريف. وكما قلنا من قبل، نتوقع أيضا التحقيق في جميع انتهاكات حقوق الإنسان أثناء الاحتجاجات ومقاضاة مرتكبيها إذا لزم الأمر.

وندعو جميع الأطراف إلى الدخول في حوار بناء من أجل تشكيل حكومة جديدة تلبي التطلعات المشروعة للشعب. ولبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق دور هام في مساعدة السلطات العراقية في هذا المسعى.

وأشدد مرة أخرى على أن التحديات كبيرة. ونأمل أن تتمكن الحكومة المقبلة من مواصلة جهود الحكومة السابقة، لا سيما فيما يتعلق بمكافحة الفساد والانتعاش الاقتصادي وإيجاد فرص العمل وإصلاح قطاع الأمن والمصالحة وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وإضافة إلى ذلك، ينبغي للحكومة أن تواصل مبادراتها الهامة والشجاعة لإصلاح قطاع الأمن حتى تتمكن في نهاية المطاف من استعادة احتكارها لسلطة الدولة.

ونشعر بقلق بالغ منذ عدة أسابيع إزاء عدم وصول المساعدات الإنسانية بعد القرار الذي اتخذته السلطات العراقية في نهاية عام ٢٠١٩ بوضع حد لنظام خطابات الوصول للمنظمات غير الحكومية. وكان لذلك عواقب وخيمة على إيصال المعونة الإنسانية في البلد، كما أكد المنسق المقيم للأمم المتحدة مرارا. ولذلك، ندعو السلطات إلى حل هذه المشكلة على الفور.

وعلى الرغم من أن هزيمة تنظيم الدولة الإسلامية عسكريا، فإن الأسباب التي مكنت داعش من الظهور لا تزال قائمة. ويجب أن نبذل كل ما في وسعنا لتجنب ظهورها مجددا، ما يعني مواصلة الجهود العسكرية وجهود تحقيق الاستقرار. وفي هذا الصدد، نشيد بالعمل الهام الذي قام به التحالف العالمي ودوره ضد داعش، ونأمل أن يتمكن المجتمع الدولي والعراق من مواصلة عملهما المشترك. وكما ذكرت الممثلة الخاصة، فإن العراق يجد نفسه في بيئة إقليمية متقلبة. وندعو جميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس.

أخيرا، وكرئيس للفريق العامل التابع لمجلس الأمن المعني بالأطفال والنزاع المسلح، استعرضنا مؤخرا أحدث تقرير للأمين العام عن حالة الأطفال في العراق (S/2019/984). وبالطبع، وقعت معظم الانتهاكات الجسيمة أثناء النزاع، لكن من الواضح أن العديد من التحديات ما زالت قائمة في هذا الصدد. ويلتزم الفريق العامل بإصدار استنتاجات في هذا الشأن.

السيد أباري (النيجر) (*تكلم بالفرنسية*): أرحب برئاسة الصين لمجلس الأمن، وأؤكد لكم، سيدي الرئيس، دعم بلدي. ونتمنى لرئاستكم كل التوفيق.

بالطبع، لا يمكنني المتابعة دون التنويه إلى ذكرياتنا السعيدة مع السفير بيكستين دو بويتسويرفا ورئاسته الممتازة. ومن بين الإنجازات الرئيسية التي حققتها بلجيكا خلال رئاستها مستوى

تمثيلها في صورة ملكها ونائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية. ولذلك أهنئ السفير وفريقه على عملهم الممتاز.

وأثني أيضا على الممثلة الخاصة للأمين العام للعراق لرسمها هذه الصورة للعراق، بما في ذلك أسباب الأمل وأسباب القلق. وأنوه أيضا بحضور السفير بحر العلوم وآمل أن يكون بيانه ومعلوماته أمام المجلس مفيدة.

وفيما يتعلق بأسباب الأمل، ترحب النيجر بالهدوء الذي ساد مؤخرا في العراق وتشجع السلطات العراقية على مواصلة جهودها لتعزيز العلاقات الودية مع البلدان المجاورة، مع توسيع شراكاتها على المستوى الإقليمي. وتأمل النيجر بشدة أن تؤدي العملية السياسية، التي شهدت بعض الصعوبات في الآونة الأخيرة، إلى إنشاء مؤسسات تضمن استقرار البلد بتعيين رئيس وزراء جديد بتوافق الآراء.

ولا تزال النيجر مقتنعة بأن العملية المستدامة يجب أن تشمل المرأة العراقية. وفي هذا الصدد، نرحب بالمشاورات مع الفريق الاستشاري النسائي المعني بالمصالحة والسياسة، الذي تظل مطالبته بالتمثيل على جميع مستويات الحكم السياسي والاقتصادي مشروعة. ويجب أن تسعى هذه العملية السياسية إلى إيجاد حلول للتحديات العديدة التي يواجهها العراقيون حاليا.

وبالإضافة إلى التهديد الإرهابي، يشكل الفساد تهديدا لا يقل خطورة لأنه يستنزف وسائل إعادة بناء البلد. ويعرب وفدي عن قلقه إزاء الطريقة التي أديرت بها الاحتجاجات ويكرر تأكيد التزامه باحترام الحريات العامة، بما في ذلك حرية الاحتجاج.

وتدعو النيجر أيضا الحكومة العراقية إلى اتخاذ تدابير للتغلب على الصعوبات الإدارية والأمنية القائمة كي يتسنى وقف الانتهاكات المرتكبة بحق الأطفال والموثقة في التقرير الأخير للأمين العام (S/2019/984) الذي نوّه به رئيس اللجنة، السيد بيكستين دي بوسيتيف، ولكي يتمكن الأطفال من الحصول على وثائق التسجيل المدني والحصول على التعليم بعد سنوات عديدة من العنف الذي حرموا بسببه من الدراسة.

ومن المؤسف للغاية أن التهديد العابر للحدود الوطنية الذي يشكله الإرهاب لا يزال موجودا في البلد مع مواصلة داعش تسريع إعادة بناء نفسه. ويجب على السلطات العراقية أن تواصل مكافحة الإرهاب بدعم من شركائها، مع كفالة احترام حقوق الأفراد.

وكما قالت الممثلة الخاصة، فقد مضى العراق شوطا طويلا. ويجب تقدير الجهود المبذولة ودعمها وتشجيعها مهما كانت ضئيلة. وبالرغم من أن مسؤولية بناء عراق يسوده السلام والاستقرار والرخاء تقع على عاتق العراقيين – ولديهم الوسائل اللازمة لتحقيق ذلك – يجب أن يكف البلد عن أن يكون سيناريو للمواجهة والمصالح الخارجية واستخدام القوة. تحقيقا لتلك الغاية، فإن العراقيين بحاجة إلى دعمنا الآن أكثر من ذي قبل.

ختاما، تهنئ النيجر وتحيي الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وفريقها على النتائج المقنعة التي تحققت خلال ولايتها.

السيدة غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تهنئكم سانت فنسنت وجزر غرينادين، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وننوه أيضا بحضور ممثل العراق في هذه القاعة. ونشكر السيدة جانين هينس بلاشارت على إحاطتها الثاقبة. ومنذ شغلنا مقعدنا في المجلس، فهذه هي المرة الأولى التي نعرب فيها رسميا عن امتناننا لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق على عملها الذي لا غنى عنه. وعليه، نرحب بهذه الفرصة ونؤكد مرة أخرى دعمنا لها ولفريقها.

وتوفر ولاية البعثة محفلا لدعم حكومة العراق بطرق متعددة، بما في ذلك في تعزيز الحوار السياسي. ونرحب بتعاون البعثة مع المجموعة الاستشارية النسائية للمصالحة والسياسة في العراق، لالتماس مساهمتها في المراجعة التي تجريها الحكومة للدستور. فالمشاركة الهادفة للمرأة في العمليات السياسية والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي أمر أساسي لتحقيق السلام الذي يتجاوز إسكات دوي المدافع. وفي ذلك الصدد، سأكون مقصرة إن لم أذكر تعيين رئيسة تنفيذية للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بوصف ذلك مؤشرا على التحول المطلوب لضمان تنظيم المجتمع والدولة العراقيين بطريقة أكثر عدلا. وبالمثل، نشيد بتعاون بعثة الأمم المتحدة التدريجي مع الناشطين الشباب في مجال العمل المدني. ونعرب عن تقديرنا لإنشاء البعثة منبر للحوار بين ممثلي الشباب المحليين وكبار الشخصيات السياسية المحلية.

تشيد سانت فنسنت وجزر غرينادين بالتعاون البنّاء بين البعثة وحكومة العراق فيما يتعلق بالأشخاص الكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة. وننوه بنجاح تلك الجهود على النحو المبين في أحدث التقارير (S/2020/133). وندعو الحكومة إلى مواصلة البناء على التقدم المحرز فيما يتعلق بإعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك البحث عن الكتب والمحفوظات الوطنية الكويتية.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء الاحتجاجات المستمرة والادعاءات بحدوث انتهاكات. وفي حين يعد إنشاء لجنة للتحقيق في الأعمال الانتقامية ضد المتظاهرين خطوة إيجابية، فإننا نحث على إحراز مزيد من التقدم في مساءلة الأفراد والجماعات المعنية. وندعو علاوة على ذلك إلى اتخاذ خطوات نحو تشكيل الحكومة.

ونشير ضمن جهودنا لمساعدة حكومة العراق، إلى المبادئ الدولية ذات الصلة، وهي مبادئ السيادة وعدم التدخل في شؤون الدول. وتلك هي الركائز التي يمكننا التعايش عليها سلميا. وللعراق، بوصفه دولة ذات سيادة، سلطة كاملة للإشراف على شؤونه الداخلية وفقا للقانون الدولي ودون أي تدخل خارجي. ويكمن هذا الحق المتأصل عميقا في نظامنا القائم على القواعد ويجب عدم إبطاله عمليا. بل يجب أن تحترمه جميع الدول، بما فيها الدول التي تعمل في العراق، وفي إطار المعايير التي تضعها الحكومة. ونثني في ذلك الصدد، بالتزام حكومة العراق والجهود التي تبذلها في العمل بصورة بناءة مع بعثة الأمم المتحدة. وهي علاقة متعاضدة مجدية وينبغي تشجيعها.

لقد عانى الكثير من العراقيين من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش). وما زلنا نشعر بقلق عميق من استمرار فلول داعش في شن الهجمات. والقضاء التام على هؤلاء المخربين أمر بالغ الأهمية لكفالة تحقيق المصالحة واستعادة التنمية في العراق.

ونود أن نؤكد مجددا أنه تجب معالجة المسائل المتصلة بالنزاعات والتنمية بشكل متزامن. ومن الضروري مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة، فضلا عن إعادة بناء العراق اقتصاديا واجتماعيا على وجه السرعة. ولا يمكن تحقيق المصالحة والتعمير المستدامين إلا باقترانهما ببذل الجهود لحماية الأمن البشري. ولا يزال المجتمع الدولي ملزما بتقديم كل الدعم اللازم لجمهورية العراق لتحقيق إمكانياتها المستقبلية في جميع الروابط بين السلام والأمن والتنمية.

ونختتم بياننا بتأكيد دعمنا لبعثة الأمم المتحدة وحكومة العراق في عملهما نحو بناء سلام دائم وإيجابي.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): نعرب لكم، سيدي الرئيس، عن أطيب تمنياتنا لكم بالنجاح في رئاسة مجلس الأمن هذا الشهر، ونؤكد لكم دعمنا وتعاوننا الكاملين. ونعرب عن شكرنا وتقديرنا أيضا لبلجيكا على رئاستها الممتازة في شباط/فبراير. ونرحب بسفير العراق في هذه الإحاطة ونعرب عن تقديرنا وشكرنا للممثلة الخاصة للأمين العام، جانين هينس

بلاشارت، على إحاطتها، التي كانت الأولى لها منذ انضمامنا إلى المجلس. لقد سمعنا كثيرا عن الأمل الذي نتشاطره في بناء مستقبل أفضل للعراق من حيث تحقيق الاستقرار أولا ثم من حيث تشكيل حكومة جديدة. ويمضي العراق في مسار جديد لإعادة البناء الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية.

ونتشجع للتقدم الذي أحرزه العراق خلال الأشهر الأخيرة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2020/140). ويسعدنا اتخاذ حكومة العراق عدة تدابير لتلبية المطالب المشروعة لشعبها، ومواصلة الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة الوطنية، واستثمار المزيد من الموارد في إعادة الإعمار، فضلا عن تعزيز العلاقات مع بلدان المنطقة. ونرحب باعتماد مجلس النواب للقوانين الجديدة المتعلقة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وكذلك بالانتخابات.

ونعرب عن تقديرنا للجهود التي تبذلها الممثلة الخاصة للأمين العام وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، بهدف مساعدة حكومة العراق وشعبها. وننوه بالجهود التي تبذلها البعثة في تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣) وندعو الطرفين إلى مواصلة تعاونهما في تلك المسألة. بيد أن الحالة في العراق لا تزال تشكل تحديا، لا سيما في سياق التوترات الإقليمية المتزايدة. ونشاطر الأمين العام شعوره بالقلق من استمرار أشكال مختلفة من العنف في بغداد وعدة محافظات أخرى خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وكذلك من تأخير تشكيل الحكومة الجديدة، علاوة على أن الظروف المعيشية للناس لا تزال مثيرة للقلق في بعض المناطق، وأن نحو ١,٨ مليون شخص ما زالوا بحاجة ماسة إلى المساعدة. ونود في هذه المرحلة الهامة للغاية في العراق، أن نشدد على النقاط التالية.

أولا، ندعو الأطراف المعنية إلى بذل مزيد من الجهود للتغلب على خلافاتها لتيسير تشكيل حكومة جديدة لأجل تحقيق استقرار الوضع السياسي. وينبغي أن تحرص حكومة العراق على إجراء إصلاحات تلبي تطلعات شعبها، وينبغي تنفيذها بالتوازي مع السياسات التي تعزز المصالحة الوطنية والوحدة والاستقرار.

ثانيا، ينبغي إعطاء أولوية لمعالجة الصعوبات الاقتصادية في العراق. ونرى أن حكومة العراق هي التي تتحمل المسؤولية الرئيسية عن مسار التنمية الاقتصادية، بيد أن الدعم والمساعدة الدوليين ضروريان أيضا. وندعو الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والدول الأعضاء إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى العراق في ذلك الصدد لأجل ضمان الاستقرار في البلد على المدى الطويل.

ثالثا، تضطلع البعثة بدور مهم في العراق في هذا المنعطف. وبالتالي، فنحن نؤيد البعثة ونحثها على مواصلة العمل بفعالية وفقا للولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، لمساعدة العراق في الإصلاحات وتحقيق عملية سياسية شاملة.

السيد سيهاب (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أنضم إلى المتكلمين الآخرين في تهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأرجو أن تكونوا على ثقة من دعم وفد بلدي الكامل لرئاستكم. وأود أيضا أن أعرب عن تقدير وفد بلدي للممثل الدائم لبلجيكا، سعادة السفير مارك بيكستين دو بوتسوريفا، وفريقه بأكمله على رئاستهم الممتازة في شهر شباط/فبراير. وأود أيضا أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس – بلاشارت على إحاطتها الشاملة.

هناك دلائل مشجعة كثيرة على إحراز تقدم في عملية إعادة الإعمار والإصلاح في العراق. ونرحّب بتلك التطورات، ونحن مقتنعون بأننا إذا استثمرنا جميعا على نطاق أوسع في شعب العراق، فسيكون النجاح ممكنا. وفي هذا الصدد، تؤكد إندونيسيا من جديد دعمها لسيادة العراق واستقلاله وسلامته الإقليمية، وتود أن تؤكد على النقاط التالية:

أولا، فيما يتعلق بأهمية الاستقرار والأمن في العراق، فإنهما الشرطان الأساسيان لنجاح الانتعاش والتنمية الاقتصادية بعد انتهاء النزاع في البلد. وقد شهدنا، في الأشهر الأخيرة، مدى هشاشة تلك الظروف؛ فأي خطأ في التقدير يمكن أن يُخرج أي تقدم تحقق حتى الآن عن مساره. بيد أننا نشعر بالتشجيع إزاء ممارسة الأطراف أقصى درجات ضبط النفس ومواصلة التزامها بدعم العراق في سعيه إلى تحقيق السلام والازدهار. إن النزاع والعمليات العسكرية ليسا خيارا بالنسبة لبلد عانى من الحرب لفترة طويلة.

وتؤيد إندونيسيا بقوة الجهود التي يبذلها العراق لمكافحة فلول تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام بدعم من المجتمع الدولي. ويجب أن ينصبّ التركيز الآن على القضاء على كل تهديد يشكله هذا التنظيم في البلد. ونعتقد أن دعم الجميع، ولا سيما البلدان المجاورة، أمر بالغ الأهمية ونشيد بجهود العراق في مواصلة تعزيز علاقاته مع جيرانه.

ثانيا، فيما يتعلق بجهود العراق لبناء الدولة، يود وفد بلدي مرة أخرى أن يعرب عن تأييده لمسيرة العراق نحو تحقيق الديمقراطية والازدهار لشعبه. ونحث على الاستمرار في التدابير التي اتخذتها الحكومة لتلبية مطالب العامة. ونؤيد أيضا الخطوات التي يجري اتخاذها فيما يتعلق بالإصلاح الانتخابي ونرحب باعتماد القانون المتعلق بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات وبتعيين رئيسة تنفيذية لها. ونشجع على تعيين مزيد من المسؤولات في المراتب العليا للحكم. ونأمل أيضا أن يتسنى تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة جديدة قريبا، بغية اتخاذ إجراءات سريعة لوضع وتنفيذ إصلاحات تلبّي تطلعات جميع الفئات، بما في ذلك الأقليات.

ثالثا، فيما يتعلق بالملف الإنساني، وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2020/140)، فإن الاضطرابات السياسية الأخيرة تطرح بعض التحديات التشغيلية والأمنية للعمليات الإنسانية.

وفي ذلك الصدد، ندعو حكومة العراق إلى مواصلة تيسير عمل وكالات الأمم المتحدة وشركائها في إيصال المساعدة الإنسانية. وتواصل إندونيسيا أيضا الإعراب عن تأييدها للجهود الحثيثة الرامية إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بالكويتيين المفقودين ورعايا البلدان الثالثة، فضلا عن إعادة الممتلكات الكويتية، بما في ذلك المحفوظات. وليس هذا شاغلا إنسانيا هاما فحسب، بل له أيضا أهمية كبيرة لمزيد من المصالحة بين البلدين.

في الختام، نود أن نعرب مجددا عن دعمنا للعمل الذي تؤديه بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. ونشجع مختلف برامج إعادة الإعمار والإصلاح التي تضطلع بها في إطار تنفيذ ولايتها، دعما لشعب وحكومة العراق.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثل الصين.

بادئ ذي بدء، أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام جينين هينيس – بلاشارت على إحاطتها. وأود، مرة أخرى، أن أعرب لصديقي العزيز الممثل الدائم لبلجيكا ولفريقه عن تقديري للعمل الممتاز الذي اضطلعوا به خلال رئاستهم لمجلس الأمن في الشهر الماضي. كما أشكر جميع المتكلمين على كلماتهم الطيبة وثقتهم في الصين. وأتطلع إلى العمل عن كثب مع جميع الوفود في جهودنا المشتركة لإنجاز المهام الموكلة إلينا في شهر آذار/مارس، وذلك باضطلاعنا بمسؤولياتنا على أفضل وجه ممكن.

في الوقت الحاضر، تمر دولة العراق بمرحلة حرجة على صعيد تحقيق السلام والاستقرار وإعادة الإعمار. وفي ظل تصاعد التوترات الذي يلوح في الأفق في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج، من المهم للغاية حماية سيادة العراق الوطنية واستقلاله وسلامته الإقليمية. وينبغي لجميع البلدان أن تحترم احتراما تاما إرادة الشعب العراقي وأن تدعم الحكومة العراقية في التصدي السليم للتحديات الداخلية والخارجية وفي تحقيق الانتعاش الاقتصادي والسلام والاستقرار وإعادة الإعمار والمصالحة على الصعيد الوطني. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد على النقاط التالية:

أولا، ينبغي تهيئة مناخ جيد للحوار السياسي والمصالحة الوطنية في العراق، حيث أن العملية السياسية الداخلية في البلد تمر بمنعطف هام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العراق في إدارة شؤونه الداخلية بصورة مستقلة وفي التصدي للتحديات التي يواجهها من خلال القيام بدور بناء وتهيئة بيئة تمكينية وإبداء معارضة قوية للتدخل في الشؤون الداخلية للعراق. وأي عمل عسكري على أراضي العراق يجب أن يخضع لموافقة حكومة البلد حتى يتجنب العراق أن يصبح ضحية للجغرافيا السياسية.

ويصب الدخول في حوار سلمي وهادف من أجل تحقيق مصالحة شاملة وتعايش متناغم في المصلحة الأساسية للشعب العراقي. ونرحّب بزيادة تحسّن العلاقات بين الحكومة المركزية العراقية وحكومة إقليم كردستان، فضلا عن مواصلة اتصالاتهما وحوارهما بشأن النفط وتقاسم الإيرادات والترتيبات الأمنية.

ثانياً، ينبغي أن ندعم العراق في ترسيخ نتائج جهوده في مجال مكافحة الإرهاب وحماية الأمن الوطني. لقد قدّم العراق تضحيات كبيرة من أجل القضية الدولية لمكافحة الإرهاب. غير أن خطر قوى الإرهاب المتبقية لا يزال قائما وثمة حاجة ملحة إلى أن تدعم جميع الأطراف الجهود المبذولة لمعالجة مسألة المقاتلين الإرهابيين الأجانب وأسرهم. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم احتراما تاما سيادة العراق وولايته القضائية وأن يدعم البلد في تقديم الإرهابيين إلى العدالة، وفقا للقوانين المحلية ذات الصلة، وفي منع عودة القوى والأنشطة الإرهابية وانتشارها. وينبغي أن ندعم ”فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة من جانب داعش/تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام“ في عمله بنشاط في إطار ولايته وبالتشاور الوثيق مع حكومة البلد المعني.

ثالثاً، ينبغي لنا أن نشجّع بنشاط الانتعاش الاقتصادي للعراق وأن نعجّل بإعادة إعماره. فالتنمية هي الضمان الأساسي للسلام. والتعجيل بإعادة بناء الاقتصاد وزيادة قدرة الخدمة العامة وتحسين الديمقراطية والاستجابة لتطلعات الناس، هي جميعا مهام هامة للعراق في حالته الإنمائية الراهنة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدعم العراق بقوة في استكشاف مسار إنمائي يناسب ظروفه الوطنية وأن يفي بجدية بالتزاماته بمواصلة تقديم الدعم والمساعدة للعراق ومساعدة البلد في انتعاشه الاقتصادي والتخفيف من حدة الحالة الإنسانية وحماية حقوق الفئات الضعيفة، بما في ذلك النساء والأطفال، حماية فعالة.

وتؤيد الصين بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق في مواصلة عملها بنشاط وتأمل أن تدعم البعثة، وفقا لولايتها، جهود الحكومة العراقية الرامية إلى تحقيق الاستقرار والتنمية، مع احترام امتلاك العراق زمام شؤونه الخاصة. وتؤيد الصين أي جهد يفضي إلى الحفاظ على الاستقرار والتنمية في العراق. وسنواصل العمل في إطار ”مبادرة الحزام والطريق“ من خلال المشاركة بنشاط في إعادة بناء قطاعي الطاقة والبنى التحتية في العراق، من بين قطاعات أخرى، لمساعدة البلد على تعزيز بناء قدراته وتدريب المزيد من الحرفيين والفنيين وتعزيز قدرته على التنمية الذاتية.

كما ستواصل الصين تقديم مواد المساعدة الإنسانية والمساعدة الاقتصادية إلى العراق، ومساعدة الشعب العراقي على مواجهة مختلف الصعوبات والتحديات، وتحسين الحالة الإنسانية، وتحقيق السلام الدائم والاستقرار والتنمية.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

وأعطي الكلمة لممثل العراق.

السيد بحر العلوم (العراق): أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة لوفد جمهورية الصين الشعبية لترؤس مجلس الأمن لهذا الشهر، مع تمنياتنا لكم بالنجاح والتوفيق. كما لا يسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل للممثل الدائم لمملكة بلجيكا لإدارته المميزة لجلسات المجلس في الشهر السابق.

ويطيب لي الترحيب بالإحاطة التي قدمتها السيدة جينين هينيس – بلاشارت، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، أمام مجلسكم الموقر. وقد أحيط وفد بلدي علما بتقرير الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخ ٢٠ شباط/فبراير بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢١٠٧ (٢٠١٣) (S/2020/133)، وكذلك تقريره المؤرخ ٢١ شباط/فبراير بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٧٠ (٢٠١٩) (S/2020/140).

يتظاهر العراقيون منذ خمسة شهور مطالبين بالتغيير والإصلاحات الاقتصادية ومحاربة الفساد. ونجح المتظاهرون بإيصال أصواتهم إلى الحكومة والأوساط السياسية والدينية والمجتمعية على حد سواء.

وفيما يخص النزاع في المنطقة، فلا يخفى عليكم أن ما تعرض له العراق من انتهاكات في شهر كانون الثاني/يناير المنصرم شكلت خرقا لسيادتنا وأثرت سلبا على الاستقرار في البلاد. وعلى صعيد مكافحة الإرهاب، تستمر قواتنا الأمنية بمحاربة ما تبقى من تنظيم داعش الإرهابي، بعد أن حررت جميع المدن ولم تبق بقعة أرض تحت سيطرة الإرهابيين بفضل التضحيات التي قدمتها تلك القوات بكافة صنوفها، وبدعم من المجتمع الدولي، حيث وقف العراق على إثرها على أعتاب حقبة جديدة من الاستقرار، مستبشرا بآفاق جديدة للعمل المشترك لتحقيق الحياة الاقتصادية والاجتماعية التي يستحقها العراقيون.

وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع والظروف التي مر بها العراق في المرحلة الماضية، فقد عقدت مشاورات سياسية مكثفة في الأشهر القليلة الماضية تلبية لمطالب المتظاهرين المشروعة في إنجاز الإصلاحات المنشودة، والتي دعمتها المرجعية الدينية العليا. وبناء على ذلك، كلف فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور برهم صالح، بتاريخ ١ شباط/فبراير ٢٠٢٠، السيد محمد توفيق علاوي بتشكيل حكومة جديدة في العراق، واعتذر الأخير برسالة وجهت لفخامته في ١ آذار/مارس عن تكليفه بتشكيل الحكومة، الأمر الذي يستوجب قيام فخامة رئيس الجمهورية بتكليف مرشح آخر لتشكيل الحكومة وفق الأحكام والمدد التي حددها الدستور.

وفيما يخص الاستعداد لإجراء انتخابات مبكرة في البلاد تلبية لمطالب المتظاهرين، تم إقرار قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بتاريخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، والذي يضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة، ويضمن شفافية أكبر، وينسجم مع التوجهات الإصلاحية التي طالب بها الشعب. وتم انتخاب تسعة أعضاء جدد لمجلس المفوضين للمفوضية العليا، بواقع سبعة من القضاة ومستشارين اثنين، وبحضور ممثل الأمم المتحدة وممثلي الإعلام والمنظمات والنقابات. وتم اختيار قاضية لترؤس مجلس المفوضين، وهي سابقة وخطوة هامة تجاه تعزيز مشاركة المرأة في تولي مناصب رفيعة في الدولة، والمشاركة باتخاذ القرار، فضلا عن كونها دافعا لتحفيز مشاركة العنصر النسوي في العملية السياسية.

أما فيما يخص قانون انتخابات مجلس النواب العراقي، فقد صوت مجلس النواب نهاية العام المنصرم على هذا القانون، والذي يعد تغييرا هاما في القوانين الانتخابية التي سبقته. ويضمن نص القانون الجديد تمثيلا أكثر عدالة لشرائح المجتمع من خلال إقرار آليات جديدة للدوائر الانتخابية، ومشاركة أوسع للفئة الشبابية في الحياة السياسية، إذ خفض هذا القانون سن الترشح لعضوية مجلس النواب إلى ٢٥ سنة بعد أن كان لا يقل عن ٣٠ سنة.

ويتطلع بلدي، العراق، إلى دور هام للمجتمع الدولي في مساعدة العراق على إتمام الانتخابات المقبلة من خلال تقديم المساعدة التقنية اللازمة. وبهذا الصدد، ندعو الأمم المتحدة لتوفير كافة الإمكانات الفنية الضرورية لإنجاح الانتخابات المقبلة ووفقا للولاية المناطة ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق.

يلتزم العراق، ويقر، بأهمية ضمان الحقوق الأساسية والالتزامات الدولية، وعلى رأسها حقوق الإنسان، كالحق في الحياة، والحق في التجمع السلمي — التظاهر — وحرية التعبير. وتستمر الحكومة في تحمل مسؤولياتها في حماية الشعب العراقي. وبذلك، فإن أي شكل من أشكال العنف مرفوض ومدان من قبل حكومة بلادي.

وتحلت القوات الأمنية، بناء على توجيهات الحكومة، بقدر كبير من ضبط النفس عند التعامل مع الأحداث السلبية التي رافقت أحيانا بعض المظاهرات وقيام أطراف مندسة بخلط الأوراق والتخريب ومحاولة حرف الحراك السلمي للمتظاهرين والإساءة للقوات الأمنية والمتظاهرين السلميين في ذات الوقت. وتقضي الأوامر الصادرة إلى القوات الأمنية من قيادتها بعدم إطلاق الرصاص الحي على المتظاهرين بأي شكل من الأشكال، وعدم إطلاق الغاز المسيل للدموع بشكل مباشر على المتظاهرين. وقد شهدت الآونة الأخيرة انخفاضا في عدد الضحايا بالرغم من استمرار المظاهرات في المحافظات العراقية الوسطى والجنوبية.

ويعود ذلك أيضا للجهود الحثيثة لحكومة تصريف الأعمال في تنفيذ حزم الإصلاح التي أطلقتها، حيث يلاحظ الآن وجود تعاون ملحوظ بين المتظاهرين والقوات الأمنية للحفاظ على سلمية التظاهرات وسد الطريق أمام المندسين.

من جانب آخر، سعت الحكومة لإعادة الاستقرار وضمان عودة الحياة إلى طبيعتها دون التأثر بالظروف التي يمر بها البلد، وتمكنت قيادة عمليات بغداد وأمانة العاصمة من إعادة وتيرة الحياة الطبيعية وفتح الأسواق والشوارع والاستمرار في الرفع التدريجي للقيود الأمنية في بغداد، ولا سيما في المنطقة الدولية وبقية المدن والمحافظات.

وينص الدستور العراقي النافذ على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ويشير إلى سعي العراق لحل جميع النزاعات بالطرق السلمية ويؤكد على الحفاظ على مصالح العراق الحيوية، من هنا ترفض حكومة بلدي أن تكون ساحة للصراعات الإقليمية بين الأطراف المتضادة. وإن احترام سيادة العراق واستقلاله وحرمة أراضيه هو مطلب وطني ثابت لا يمكن تجاهله بأي ذريعة وتحت أي ظرف أو مسمى.

أدان العراق مطلع العام الحالي في أربع رسائل تم توجيهها إلى كل من رئيس مجلس الأمن والأمين العام للأمم المتحدة (S/2020/15 و S/2020/26 و S/2020/55 و S/2020/84) الهجمات والاعتداءات التي انتهكت سيادته بوصفها خرقا لقواعد القانون الدولي. وأكدنا بالوقت ذاته على التزام العراق بألا تكون أراضيه ساحة لاستهداف أي دولة.

إننا ندرك أهمية وقوف المجتمع الدولي إلى جانب العراق ودعمه للتصدي لأي انتهاك يقع على أراضيه وبالوسائل القانونية والدبلوماسية. وعلى شركاء العراق الإقليميين والدوليين دعمه في جهوده الرامية إلى تعزيز الاستقرار وإعادة الإعمار. ولهذا فإننا ندعو مجلس الأمن إلى التأكيد على احترام سيادة العراق وعدم تقويض أمنه ومساعدة الجهود الرامية إلى دعم استقراره. وفيما يخص بعض الخروقات المرفوضة التي تعرضت لها سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في العراق والقنصلية العامة للجمهورية الإسلامية الإيرانية في النجف الأشرف، أدانت حكومة بلدي هذه الخروقات وشكلت لجانا تحقيقية بشأنها. ولا يسعني إلا أن أعيد أمام مجلسكم الموقر تأكيد حكومة بلدي التزامها بتوفير الحماية اللازمة والضرورية لجميع البعثات الدبلوماسية المعتمدة في العراق ووفقا لأحكام اتفاقيتي فيينا لعامي ١٩٦١ و ١٩٦٣.

لا يزال وجود بقايا تنظيم داعش الإرهابي يشكل شاغلا أمنيا وتظل حركة عناصر هذا التنظيم من سورية باتجاه العراق تهديدا لأمن بلدي واستقراره يتعين معالجته بجهود دولية مشتركة ويستلزم استمرار تصدي المجتمع الدولي من خلال التعاون المشترك ضد الإرهاب ودعم القدرات الأمنية العراقية وتدريبها.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أتقدم بالشكر لجميع أعضاء المجتمع الدولي الذين قدموا الدعم المتواصل للقوات العراقية إذ لولا ذلك الدعم، لما تمكن العراق من إعادة ٨٠٪ من النازحين إلى مناطق سكناهم.

أما فيما يخص التعامل مع عناصر تنظيم داعش المعتقلين لدى السلطات العراقية، فقد بادر العراق إلى إبلاغ الدول التي ينتمون إليها بتواجدهم لدى السلطات العراقية المعنية مع ضمان كامل حقوق هؤلاء المتهمين أثناء سير التحقيق والمحاكمة وحقهم في لقاء ممثلي سفاراتهم لمتابعة كل مراحل التقاضي لحين صدور الحكم النهائي بعد اكتساب الدرجة القطعية.

ويؤكد العراق بأن تقديم أي مساعدة للحكومة العراقية في مجالات التدريب العسكري والتكنولوجيا المتطورة والأسلحة الضرورية لمحاربة تنظيم داعش يجب أن يتم بناء على طلب منه ووفقا للاتفاقيات الثنائية والمتعددة الأطراف.

وفي ملف إعادة عوائل عناصر داعش إلى دولهم، فإن العراق لا يزال بحاجة إلى المساعدة في تطوير برامج إعادة هؤلاء إلى أوطانهم. ونجدد في هذا الصدد الإشارة إلى أهمية صدور قرارات عاجلة من دولهم تقضي بعودتهم إلى تلك الدول وبالتنسيق مع الحكومة العراقية، إذ يشكل هذا الملف عبئا كبيرا على بلدي.

ويتقدم بلدي بالشكر إلى كل من تركيا وروسيا وطاجيكستان وأذربيجان وألمانيا وفرنسا والسويد وجورجيا وبيلاروسيا وأوكرانيا والجزائر وأوزبكستان على استجابتها للطلب المقدم من الجهات العراقية المختصة لاستلام رعاياها من تنظيم داعش الإرهابي، وبما مجموعه ٨٢٨ مرحلا، وتحث حكومة بلدي من هذا المنبر باقي الدول التي تمت مفاتحتها على استلام رعاياها من النساء أو الأحداث والأطفال دون السن القانوني للمسؤولية الجزائية.

ويتطلع العراق ومن أجل القضاء النهائي على الإرهاب إلى التعاون مع الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الإقليمية والدولية، ويطمح إلى استمرار التعاون مع المجتمع الدولي من أجل مكافحة الإرهاب والحصول على المساعدة الفنية في مجال التحقيقات الجنائية وكشف وسائل تمويل تنظيم داعش وحسابات الأشخاص والجهات المتعاونة معهم.

وبشأن ضحايا الإرهاب، فإن الحاجة لا تزال ملحة إلى تضافر الجهود لإعادة تأهيل وإدماج الرجال والنساء والأطفال المتضررين من الإرهاب، ولا سيما في المناطق المحررة. وتسعى حكومة بلدي من خلال المؤسسات المعنية المختلفة، كوزارة العمل والشؤون الاجتماعية ووزارة العدل ودائرة تمكين المرأة في الأمانة العامة لمجلس الوزراء لوضع كافة البرامج المعدة لغرض إدماج هؤلاء في المجتمع مجددا وبالتعاون مع الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة، بما في ذلك من في المخيمات ومرافق الاحتجاز، ويتطلع العراق إلى المزيد من التعاون والمساندة في هذا المجال.

يحتل التعاون بين العراق والكويت موقعا متميزا في سلم أولويات العراق في علاقاته مع دولة الكويت الشقيقة وبالتعاون مع الأمم المتحدة إذ نؤكد على حرص حكومة بلدي التام على الالتزام بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وبذل أقصى الجهود للوفاء بالتزاماته أمام المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، يسعدني إحاطة الدول الأعضاء في المجلس الموقر بالتطورات الأخيرة في هذا الملف، لا سيما بخصوص مضمون الفقرة ٤ من القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣)، حيث أنجزت حكومة بلدي ما يلي:

فيما يخص المفقودين والممتلكات الكويتية، فإن العراق يعمل على تنفيذ التزاماته. وكما أشارت السيدة جينين هينيس – بلاشارت، فقد تم العثور على رفات ٢١ مفقودا في محافظة المثنى بتاريخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠، آملين أن تعطي الفحوص الجارية نتائج إيجابية. كما تم تسليم مجموعة من الرفات إلى الجانب الكويتي في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩. وفي هذا الخصوص، تحث حكومة بلدي الجانب الكويتي الشقيق على الإسراع في إعلامها بنتائج التأكد من جنسية الرفات التي تم تسليمها.

كما نؤكد حرص العراق على استكمال جهوده في تغطية الالتزامات المالية المترتبة عليه ضمن ملف التعويضات. إذ قام العراق بتسديد دفعة جديدة بقيمة ٢٥٠ مليون دولار بتاريخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٢٠.

لقد اتسمت العلاقات بين حكومتي المركز والإقليم خلال المدة الماضية بالتطور، وشهدت المشاورات بين المسؤولين من كلا الجانبين نجاحا ملحوظا، خصوصا بعد أن أثمرت الاجتماعات التي دارت بين ممثليهما للتوصل إلى اتفاق مبدئي بشأن الموازنة الاتحادية لعام ٢٠٢٠ والمسائل المتعلقة بالعائدات النفطية, وتسعى الحكومة الاتحادية إلى استكمال المباحثات مع حكومة إقليم كردستان العراق للتوصل إلى اتفاق نهائي بين الطرفين بعد تشكيل الحكومة الجديدة.

ختاما، أتقدم بالشكر إلى الأمين العام على موقفه الداعم للعراق من خلال التأكيد على احترام سيادته ووحدة أراضيه. والشكر موصول إلى فريق بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق ورئيستها لجهودهما في هذا المضمار. ونأمل اليوم، بعد أن تتم هزيمة داعش بالكامل، أن يستمر المجتمع الدولي في دعمه للعراق ولشعبه ليبقى ثابتا وقويا، وأن يمد يده للمزيد من العون في سبيل تحقيق طموحات الشعب العراقي. وتتقدم حكومة بلدي بالشكر لكل من فرنسا وألمانيا والدانمرك لدعمهم تمويل مشاريع التنمية ودعم جهود العراق وجهود بعثة الأمم المتحدة في مجال إزالة الألغام.

اسمحوا لي أن أنهي كلمتي بتجديد التزام حكومة بلدي بالعمل الجاد من أجل تحقيق الرفاهية والرخاء لأبناء بلدي من خلال تنفيذ التزاماته الدولية والوطنية والسعي إلى إرساء قواعد الحكم الرشيد، ووفقا للدستور والقوانين الوطنية، وسعيا لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التي وجدت صدى واسعا لها في البرنامج الحكومي.

وأود أن أشير هنا إلى بيان وزارة التخطيط العراقية الصادر في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٢٠، الذي أشار إلى انخفاض معدلات الفقر في العراق في السنتين الأخيرتين ٢٠١٨-٢٠١٩، مقارنة بسنة ٢٠١٤، مما يؤشر إيلاء الحكومة الأهمية القصوى لتطوير الحياة الاقتصادية وإيجاد فرص العمل رغم انشغالها في مكافحة الإرهاب. وإننا على يقين بأن المجتمع الدولي سيعمل جاهدا لدعم جهود حكومتي في هذا الصدد، إيمانا بأن الأمن الدولي ينطلق من إرساء قواعد الأمن الداخلي لكل دولة في هذا العالم.

وأود أن أتقدم بالشكر إلى أعضاء المجلس على دعم العراق وسيادته ومواجهته لكل التحديات ورفض تحويله إلى ساحة صراع لأطراف ثالثة.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): لا توجد أسماء أخرى مدرجة في قائمة المتكلمين. أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٥.